

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ED/2001/11
30 October 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أثر السوق النفطية الدولية على اقتصادات
دول مجلس التعاون الخليجي:
تقييم كمي وتوقعات



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٣

لا تتطوي التسميات المستخدمة في هذا البحث، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان أو أي إقليم أو أي منطقة، أو أي سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

03-0415

تمهيد

أُجري هذا البحث لدراسة أثر خيارات السياسة العامة على مستقبل التنمية في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. ووضع سيناريوهان أساسيان وجرى اختبارهما وهما: سيناريو لنمط النمو القائم على النفط يُشار إليه "بالسيناريو المرجعي"، وسيناريو للتوزيع الهيكلي يُشار إليه "بالسيناريو البديل". واختبرت بدائل مختلفة في إطار كل من هذين السيناريوهين.

ولأغراض التحليل وبناء السيناريوهين تم بناء نموذج للمضاعفة. وكانت عملية بناء النموذج مقيّدة بالهيكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتوفر البيانات والمهام المتصلة بالتحليل.

وتم قياس المتغيرات والبارامترات الخارجية للنموذج على أساس إيكونومتري. واستخرجت البارامترات المتصلة بصنع القرار وخيارات السياسة العامة من المراسيم القانونية والمعلومات التاريخية المتصلة بالبلدان قيد البحث.

وقد اعتمدت الدراسة على مختلف توقعات الطلب العالمي على النفط والمتاحة من مصادر دولية وبشكل خاص توقعات الوكالة الدولية للطاقة وتوقعات وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة ووضع افتراضات خاصة معينة.

المحتويات

الصفحة

ج	تمهيد
١	أولاً- تحليل السوق العالمية للنفط
١	ألف- الأبعاد الدولية
١	باء- دور منظمة البلدان المصدرة للنفط في تحديد أسعار النفط العالمية
٦	ثانياً- بناء نموذج مضاعف لحساب التوقعات الاقتصادية
٦	ألف- الفرضيات الأساسية للنموذج
١١	باء- بعض الملاحظات المتصلة بعملية التقدير
١١	جيم- قاعدة البيانات
١٣	ثالثاً- سيناريوهات التنمية المستقبلية لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي
١٣	ألف- سيناريو نمط التنمية القائمة على النفط
١٩	باء- القيم المتوقعة للنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو
٢١	جيم- الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢٢	دال- الميزان التجاري
٢٢	هـ- المالية العامة
٢٤	رابعاً- سيناريو التنوع الهيكلي
٢٤	ألف- الافتراضات الأساسية للسيناريو
٢٤	باء- الخيارات القطاعية
٢٦	جيم- معدلات نمو مجموع الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

قائمة الجداول

٢	١- أسعار النفط، ١٩٧٠-١٩٩٩
٣	٢- توقعات العرض والطلب في مجال النفط على الصعيد العالمي
٤	٣- الاحتياطات العالمية من النفط والغاز الطبيعي، ١٩٩٩-٢٠٠٠
١١	٤- البارامترات المقدرة السلوكية والمرتبطة بصنع القرار
١٥	٥- سيناريوهات مختلفة للطلب العالمي على الطاقة
١٦	٦- الدول الأعضاء في الأوبك: الإنتاج والحصص
١٦	٧- الاحتياطات العربية والعالمية من النفط الخام، ١٩٩٤-١٩٩٨
١٧	٨- معدل النمو الحقيقي السنوي لإنتاج النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٢-٢٠٢٠

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٧	٩- القيمة المقدرة لإنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٠.....
١٧	١٠- القيمة المقدرة لإنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٢٠.....
١٩	١١- متوسط معدلات النمو السنوية في الاستثمار الخاص.....
٢٠	١٢- متوسط معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي في إطار "سيناريو نمط التنمية المرتبطة بالنفط".....
٢٠	١٣- معدلات النمو السنوية المتوقعة للنتاج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، ٢٠٢٠-٢٠٠٠.....
٢١	١٤- النمو السكاني ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠.....
٢١	١٥- النمو السكاني ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠.....
٢٢	١٦- معدلات النمو المتوقعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠-٢٠٠٢.....
٢٦	١٧- الأوزان الموصى بها لمشاركة الأنشطة غير النفطية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.....
٢٦	١٨- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠: الحفاظ على هدف مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....
٢٧	١٩- معدلات النمو السنوية المتوقعة للقطاعات غير النفطية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.....
٢٧	٢٠- نسبة الميزان التجاري المتوقعة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.....

المرفقات

٢٨	١- بناء النموذج.....
٣٣	٢- قيم الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ ضمن سيناريوهات بديلة للأسعار.....
٣٤	٣- الميزان التجاري.....
٣٥	٤- الوضع المتوقع للمالية العامة.....
٣٦	ببليوغرافيا.....

أولاً- تحليل السوق العالمية للنفط

ألف- الأبعاد الدولية

بلغ الإنتاج العالمي التجاري للطاقة ٠٠٠ ٠٠٤ ٦١١ ٩ أطنان متريّة في عام ١٩٩٨. وأنتجت دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء العراق)^(١) ما مجموعه ٨,٦ في المائة من هذا الإنتاج العالمي.

ورغم أن نسبة الطلب على النفط والغاز من الإجمالي العالمي للطلب على الطاقة قد انخفضت على مر العشرين سنة الأخيرة، فهي مازالت مرتفعة: إذ شكلت ٦٤,٨ في المائة من ذلك الإجمالي في عام ١٩٩٩.

وتخضع أسعار النفط في السوق العالمية لتقلبات شديدة (انظر الجدول ١). فقد كانت أحداث عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ سبب الارتفاع الحالي لأسعار النفط. إلا أن من الجدير بالملاحظة أن ارتفاع الأسعار في المناسبتين جاء بدفع من القوى السياسية وليس من القوى الاقتصادية، في حين أن التقلبات الشديدة لأسعار النفط في عام ١٩٩٨، عندما كان سعر البرميل الواحد يبلغ ٨ دولارات، وفي عام ١٩٩٩ عندما بلغ ٣٠ دولاراً، هي مفتوحة لعدد من التفسيرات من بينها ما يلي:

- (أ) زيادة الإمدادات بأسعار تنافسية من حقول بحر الشمال ورابطة الدول المستقلة؛
- (ب) سياسات الاحتياطات النفطية التي تنتهجها البلدان المستوردة؛
- (ج) انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي؛
- (د) الأزمة الاقتصادية لمنطقة شرق آسيا؛
- (هـ) تأثير أحزاب وحركات "الخضر" السياسية في البلدان الصناعية المتقدمة؛
- (و) آثار السياسات المالية للبلدان المستوردة للنفط؛
- (ز) تطور التكنولوجيا في مجال إنتاج الطاقة؛
- (ح) المساهمة المحدودة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

باء- دور منظمة البلدان المصدرة للنفط في تحديد أسعار النفط العالمية

في عام ١٩٩١، قدرت حصة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من الإمدادات العالمية بما لا يزيد على ٤١ في المائة، مقارنة مع ٥٣ في المائة في عام ١٩٧٣. ويمكن تفسير ذلك بأن بلداناً منتجة أقل كفاءة

دخلت المنافسة في السوق العالمية بسبب ارتفاع أسعار النفط، كما يمكن تفسيره بوجود سقف للإنتاج يبلغ ٢٤ مليون برميل في اليوم، وازدياد الطلب المحلي على النفط في البلدان المنتجة.

الجدول ١ - أسعار النفط، ١٩٧٠-١٩٩٩
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية للبرميل الواحد)

السنة	السعر الاسمي
١٩٧٠	٢,٣
١٩٧١	٢,٦
١٩٧٢	٢,٨
١٩٧٣	٣,١
١٩٧٤	١٠,٤
١٩٧٥	١٠,٤
١٩٧٦	١١,٦
١٩٧٧	١٢,٦
١٩٧٨	١٢,٩
١٩٧٩	٢٩,٢
١٩٨٠	٣٦,٠
١٩٨١	٣٤,٢
١٩٨٢	٣١,٧
١٩٨٣	٣٠,١
١٩٨٤	٢٨,١
١٩٨٥	٢٧,٥
١٩٨٦	١٣,٠
١٩٨٧	١٧,٧
١٩٨٨	١٤,٢
١٩٨٩	١٧,٣
١٩٩٠	٢٢,٣
١٩٩١	١٨,٦
١٩٩٢	١٨,٤
١٩٩٣	١٦,٣
١٩٩٤	١٥,٥
١٩٩٥	١٦,٩
١٩٩٦	٢٠,٣
١٩٩٧	١٨,٧
١٩٩٨	١٢,٣
١٩٩٩	١٧,٥

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠ (بالعربية).

وفي عام ١٩٩٩، لم تتجاوز حصة البلدان العربية من الإنتاج العالمي للنفط ٢٧,٧ في المائة والغاز الطبيعي ١١,٩ في المائة، بينما بلغت حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي في هاتين السلعتين ١٨,٥ و ٥,٢ في المائة بالترتيب^(٢). ومن المتوقع أن تزداد حصة بلدان الأوبك ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص من معروض النفط العالمي على مدى العشرين سنة القادمة. وتختلف السيناريوهات المتوقعة في المستقبل باختلاف الافتراضات التي اركز عليها.

(٢) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠ (بالعربية) الصفحتان ٩٩-١٠٠.

الجدول ٢ - توقعات العرض والطلب في مجال النفط على الصعيد العالمي

المجموع	الإمدادات			المجموع		توقعات الوكالة الدولية للطاقة
	باقي بلدان العالم	البلدان الأخرى في الأوبك	بلدان الشرق الأوسط الأعضاء في الأوبك	الكمية (بملايين الأطنان المترية)	السنة	
٧٢,٣	٩,٣	٤٥,٥	١٧,٢	٧٢	١٩٩٦	توقعات الوكالة الدولية للطاقة
٩٤,٨	١٥,٨	٣٨,١	٤٠,٩	٩٤	٢٠٠٠	
١١١,٥	٣٩,٣	٢٧	٤٥,٢	١١١,٥	٢٠٢٠	
٩٣,٢		٦٤,٩	٢٨,٣	٩٣,٥	١٩٩٦	وزارة الطاقة في الولايات المتحدة
١١٢,٥		٧٠,٩	٤١,٤	١١٢,٨	٢٠١٠	
					٢٠٢٠	

المصدر: فاضل الجلي، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي: الأسباب والآثار على اقتصادات البلدان المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا، (بالعربية)، الجدول ٢.

(*) المرجع نفسه، الجدول ٤.

وقد أصبحت سياسات الاستيراد والاحتياطات، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك والسياسات المالية والبيئية، هي العوامل الأساسية في تحديد أسعار النفط في السوق العالمي.

وتشير التوقعات إلى أن أعضاء الأوبك من منطقة الشرق الأوسط ستلبي قرابة ٤٠,٥ في المائة من الطلب العالمي بحلول عام ٢٠٢٠. وعند وضع توقعات العرض والطلب في مجال النفط، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن الطلب على النفط هو حصة معدل النمو الإجمالي والصناعي، ومعدل النمو السكاني، والتطور التكنولوجي، والسياسات البيئية، والتطور في مجال استخدام مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من المصادر الجديدة، وأسعار النفط. كما أن للسياسات المالية في البلدان المستوردة للنفط أثرها على الطلب.

وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٨ نما الاستخدام الإجمالي للطاقة بنسبة ٢,٩ في المائة سنوياً. وقد ظلت البلدان ذات الدخل المرتفع تستخدم أكثر من خمس مرات ما تستخدمه البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الطاقة للفرد الواحد على الرغم من النمو السريع في استخدام الطاقة التجارية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط^(٣).

ومع الأخذ في الاعتبار لكفاءة استخدام الطاقة ومعدلات النمو المحتملة القليلة، أي المعدلات العليا والعادية العليا والدنيا والمعدلات ذات الوجهة البيئية، وضعت أربعة سيناريوهات لكل من مجموعات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبلدان شرق ووسط أوروبا، وبلدان رابطة الدول المستقلة، والبلدان النامية^(٤). وترد نتائجها في الجدول ٥.

وتشير التوقعات إلى الاتجاهات المحتملة التالية في استهلاك الطاقة، والتي قد تحدد سياسات إنتاج وتصدير النفط:

(٣) البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٤) World Energy Council Commission, *Energy for Tomorrow's World*, (New York, St. Martin's Press, 1993) pp. 40-43

(أ) يُتوقع حدوث زيادة سريعة في استهلاك الطاقة في البلدان النامية كنتيجة لعملية التنمية وتفجر معدلات النمو السكاني؛

(ب) لا يمكن ترشيد استهلاك الطاقة إلا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبلدان شرق ووسط أوروبا، وبلدان رابطة الدول المستقلة. وستحتاج المجموعتان الأخيرتان من البلدان إلى قدر هائل من الاستثمار لاعتماد تكنولوجيات أقل كثافة في استخدام الطاقة؛

(ج) سيكون النفط والغاز العنصرين الرئيسيين لإمدادات الطاقة، يليهما الفحم والفحم البني؛

(د) من المتوقع أن تؤدي تغيرات الإنتاج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان المصنعة حديثاً إلى التقليل من الطلب على الطاقة. ومن المرجح أن يظل هذا الطلب في مستوياته الحالية.

أهمية نفط دول الخليج بالنسبة إلى العرض في المستقبل

من أهم نتائج توقعات الوكالة الدولية للطاقة التشديد على أهمية النفط الخليجي، وأساساً نفط العراق والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. فبهدف تلبية الزيادة السنوية للطلب العالمي على النفط وتعويض انخفاض الإنتاج بنسبة ٥٠ في المائة في بلدان أخرى من البلدان المنتجة للنفط خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢٠، سيكون على تلك البلدان الأربعة زيادة الإنتاج السنوي بنسبة ٧ في المائة ليصل إلى ٤٠ مليون برميل في اليوم^(٥).

وتظهر البيانات أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت، في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، تملك ٤٦,٥ في المائة من احتياجات العالم من النفط و ١٥,١ في المائة من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي (انظر الجدول ٣). وتشير توقعات الاحتياطات في المستقبل التي تأخذ في الاعتبار معدلات النضوب في بلدان أخرى من أعضاء الأوبك (باستثناء العراق) ومن غير الأعضاء فيها، والمعدلات الجارية للاستغلال، إلى زيادة في احتياطات بلدان مجلس التعاون الخليجي^(٦).

الجدول ٣ - الاحتياطات العالمية من النفط والغاز الطبيعي، ١٩٩٩-٢٠٠٠

البلدان	احتياطات النفط (٢٠٠٠) (مليارات البراميل)	احتياطات الغاز الطبيعي (١٩٩٩) (مليارات الأمتار المكعبة)
الإمارات العربية المتحدة	٩٨,١٠	٦ ٠٠٣
البحرين	٠,١٥	١١٠

(٥) فاضل الجليبي، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي: الأسباب والآثار على اقتصادات البلدان المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا"، في دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات الدولية، وقائع الندوة المشتركة للإسكوا والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المنعقدة في بيروت بتاريخ ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الصفحتان ٤٠-٤١ (بالعربية).

(٦) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، النشرة الشهرية، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٩٩)، الصفحتان ٣٧-٣٨، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، الصفحتان ٩٧-٩٨.

الجدول ٣ (تابع)

البلدان	احتياطيات النفط (٢٠٠٠) (مليارات البراميل)	احتياطيات الغاز الطبيعي (١٩٩٩) (مليارات الأمتار المكعبة)
الكويت	٩٦,٥٠	١ ٤٨٠
المملكة العربية السعودية	٢٦٣,٥٠	٥ ٧٧٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٤٨١,١٥	٢٢ ٥٧٦
مجموع البلدان العربية	٦٤٦,٤٦	٣٣ ٧٠٦
مجموع بلدان الأوبك غير العربية	١٨٩,٧٨	٣٤ ٥٥٨
رابطة الدول المستقلة	٥٧,٠٠	٥٥ ٩٨٢
بحر الشمال(*)	١٥,٩٤	٤ ٤٠٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١,٣٠	٤ ٦٤٥
مناطق أخرى من العالم	٤٦,٨١	١٣ ٠٢٨
مجموع العالم	١٠٣٤,٣٥	١٥٠ ٣٥٦

المصدر: أوابك، النشرة الشهرية، العدد ٥ (أيار/مايو ٢٠٠٠).

(*) المملكة المتحدة والنرويج.

ثانيا- بناء نموذج مضاعف لحساب التوقعات الاقتصادية

حدد الفصل الأول بعض خصائص اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الاعتماد الشديد على إنتاج وتصدير النفط، الذي يرتبط سعره بسوق النفط العالمية وتقلباتها؛ وثنائية الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ وأثر إنتاج النفط وصادراته خلال الـ ٣٠ عاما الماضية على الاستثمار، والنفقات الجارية، والتنمية البشرية، وعملية التحديث، ومعدلات نمو الأنشطة الأخرى عن طريق النفقات الحكومية الرأسمالية والجارية، وفرص العمل التي أوجدتها الحكومة وبرنامج الدعم الحكومي؛ وتمحور النمو الصناعي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي حول منتجات النفط والمنتجات البتروكيمياوية؛ وانفتاح تلك الاقتصادات على الأسواق العالمية، مما أدى إلى تدفقات لافتة للنظر في اتجاه الأسواق الدولية.

وقد أثرت هذه الخصائص على آليات عمل تلك الاقتصادات بإعطاء مزيد من النقل للعوامل الخارجية والدولية في تحديد قيم مؤشرات السوق واستقراره والنمو الاقتصادي. وسهل هذا عملية استخراج وتثبيت المتغيرات الأساسية للنموذج وعلاقات بعضها ببعض. غير أن قيم العديد من البارامترات هي إما قيم خارجية أو متصلة بصنع القرار. ومع أن هذه الخصائص يمكن استخدامها بشكل مفيد لتفسير الحالة الراهنة، فإنها غير كافية للتمكين من وضع توقعات مستقبلية وبناء السيناريوهات والتصورات.

ألف- الفرضيات الأساسية للنموذج

اعتمدت الفرضيات الأساسية التالية في بناء نموذج التوقعات:

(أ) أن العامل المهيمن في تحديد النمو هو مستوى إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، والذي يحدد بالتفاعل بين الطلب على النفط والغاز والمعرض منهما؛

(ب) أن اقتصادات مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتمادا كبيرا على النفقات الحكومية، التي ترتبط إلى حد بعيد بإيرادات النفط والغاز. وفي هذا الإطار يفترض أن يستمر النمط الحالي لخيارات السياسة العامة وصنع القرار رغم جهود الإصلاح؛

(ج) أن تظل مستويات الأسعار في استقرار طوال الفترة التي تشملها التوقعات.

١- النموذج الأصلي

باستخدام معادلة الإيرادات والنفقات،

$$(١) \quad Y_t = C_t + G_t + I_t + I_{gr} + V_t + E_t - M_t$$

حيث

t = السنوات

Y = الناتج المحلي الإجمالي

C = الاستهلاك الخاص

G = النفقات الحكومية الجارية (الاستهلاك)

I, I_g = الاستثمار الخاص والحكومي

V_t = الزيادة/النقصان في المخزون

E = مجموع الصادرات

M = مجموع الواردات

ومع افتراض العلاقات السلوكية وعلاقات صنع القرار التالية،

$$(٢) \quad C_t = c_0 + c_1 Y_t$$

$$(٣) \quad E = f(Y_{0t}, Y_{nt})$$

حيث

Y_{0t} = الناتج المحلي الإجمالي النفطي

Y_{nt} = الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

$$(٣) \quad E_t = E_{0t} + E_{nt}$$

E_{0t} = الصادرات النفطية

E_{nt} = الصادرات غير النفطية

$$(٤) \quad R_t = \Phi(E_{0t}, Y_{nt})$$

R_t = مجموع الدخل الحكومي (الميزانية)

$$(٥) \quad M_t = m(E_t, N_t) = m(E_{0t}, E_{nt}, N_t)$$

N ترمز إلى زيادة الواردات المتصلة بالنمو السكاني وأنماط الاستيراد، وبالتحديد القصور الذاتي للاستيراد.

$$(٦) \quad B_x = E - M$$

$$(٧) \quad B_i = R_t - (G_t + I_{gt})$$

(٦) و (٧) هما بالتالي من حيث المفهوم معادلتا الميزان التجاري ورصيد الميزانية.

يؤخذ في الحسبان مجموعة البارامترات السلوكية وبارامترات صنع القرار $(\lambda, \xi, e, m, d, v,)$ (انظر المرفق الأول).

وبحل النموذج نحصل على الشكل المصغر التالي:

$$(٨) \quad Y_t [1 - c_1 - v - (1-d) \{ \xi - e (1-m) \}] = c_0 + E_{0t} \{ (1-m) (1-e) + (\lambda - \xi) \} + I$$

$$\text{ليكن } \sigma = [1 - c_1 - v - (1-d) \{ \xi - e (1-m) \}]$$

$$\text{إذن } \sigma Y_t = c_0 + E_{0t} \{ (1-m) (1-e) + (\lambda - \xi) \} + I_t$$

$$(٩) \quad Y_t = 1/\sigma [c_0 + E_{0t} \{ (1-m) (1-e) + (\lambda - \xi) \} + I_t]$$

ترتبط المعادلة (٩) نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في صادرات النفط (E_{0t}) ، والاستثمار الخاص I والقيمة المركبة للمضاعف σ .

وقيمة الناتج المحلي الإجمالي (Y_t) في أية سنة معينة (t) هي مقيدة كما هو مبين في (٩) بالميل إلى تصدير السلع والخدمات غير النفطية (e) ، ومعكوس معامل تغطية الصادرات/الواردات (m) ، والحد الأدنى لمعدلات الضرائب وغيرها من الإيرادات غير النفطية (ξ) والمستوى المحدد للإيرادات النفطية بالنسبة إلى الصادرات النفطية (λ) .

وكما هو مبين، فإن "σ" هو قيمة مضاعف مركب يتأثر بمجموعة من البارامترات يرتبط بعضها بدinamيات العلاقات السلوكية بما في ذلك الميل إلى الاستهلاك c_1 وتغطية الصادرات/الواردات m وبارامترات صنع القرار مثل نسبة المخزون إلى الناتج المحلي الإجمالي v .

وكنتيجة لذلك، فإن "σ" هو متغير ذو قيمة محددة يمكن التنبؤ بها. وهذا بدوره يجعل من الممكن التعامل مع "σ" بوصفه القيمة المستهدفة لمهام التخطيط.

٢- القطاعات الإنتاجية غير النفطية

يميز النموذج، في شكله الكلي، بين قطاعين أو مجموعتين من القطاعات، وبالتحديد القطاعات النفطية وغير النفطية، حسب وزن النفط في الإنتاج والاستثمار والصادرات.

ويبين تحليل الهياكل الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي النمو الكبير والوزن الهام لأنشطة البناء والإسكان، والكهرباء والمياه، والتجارة، والصناعة التحويلية، والمالية، والأنشطة العقارية وأنشطة النقل والاتصالات. ولوحظ أيضا أن النمو الحاصل في معظم تلك الأنشطة هو إلى حد بعيد نتيجة للنفقات الحكومية الجارية والرأسمالية، التي تعتمد بشدة على الإيرادات النفطية. وتركزت أنشطة الصناعة التحويلية على النفط، بما في ذلك محطات التكرير والمنتجات البتروكيماوية، التي تطلبت معالجة خاصة في النموذج.

وتحتل الأنشطة المالية والعقارية وأنشطة الأعمال موقع الصدارة في الأنشطة غير النفطية بسبب وزنها في الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت المناقشات المتعلقة بأولويات السياسة العامة في الثمانينات على أن تلك الأنشطة ينبغي اعتبارها بديلا كاملا للشروط في إطار استراتيجية المنتجات البديلة أو استراتيجية القيمة

المضافة^(٧). وارتكزت هذه الرؤية على تحويل الثروة النفطية وتغيير عائداتها إلى أصول مالية. وكانت تلك الاستراتيجية مقيدة بعوامل مؤسسية، وتدخل الحكومة، وعدم كفاية الحوافز المالية في الكويت وتفاقم المضاربات وما إلى ذلك^(٨).

ولكي يمكن توقع أثر القطاع المالي على التطورات المستقبلية في الكويت، يجب أن تتوفر جداول عن تدفق الأموال وأن يتوفر نموذج موسع لمجلس التعاون الخليجي، بناء على عملية معقدة لتتابع مراحل النمذجة تجمع بين القطاعين المالي والعقاري ومؤسساتهما.

وكأنشطة أساسية، تشمل هذه النماذج الصناعة التحويلية؛ وإنتاج الكهرباء والمياه؛ والنقل والاتصالات؛ والتجارة والمالية؛ والبناء والإسكان. ويبين التحليل أن تلك الأنشطة ليست مستقلة تماما عن النفط، نظرا إلى الهيكل الاقتصادي الحالي، وآلياته وقواعد صنع القرار التي يتضمنها. وترتبط الدالة (١٠) الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده قطاعات الصناعة التحويلية (الأنشطة) (Y_1) بأسعار النفط (P_0)، وحاصل إنتاج النفط (Q_0) ومعدل النمو السكاني.

ويعتقد أن النمو السكاني والدخل النفطي، مجتمعين، يكونان الطلب المحلي على الصناعة التحويلية.

والعلاقة بين أنشطة الصناعة التحويلية والنفط الخام والغاز هي علاقة مزدوجة. فتكرير النفط والمنتجات البتروكيمياوية يعوض انخفاض أسعار النفط الخام والغاز. ويرفع القيمة المضافة المكتسبة من أنشطة الصناعة التحويلية، تحافظ الإيرادات النفطية على الاستقرار. وعلاوة على ذلك، فإن وزن النفط والغاز في الصناعة التحويلية ملفت للانتباه ليس كمادة صناعية خام وحسب، بل وكذلك كأحد مدخلاتها وهو مدخل الطاقة.

ويتضح لدى المراقبة أن هناك ارتباطا قويا بين أسعار المنتجات النفطية وغير النفطية والطلب عليها.

(١٠) $Y_{1t} = (P_{0t}^{a1} Q_{0t}^{a2} h^{a3})$
وتأخذ الدالة (١٠) شكل دالة متجانسة للإنتاج تتكون العوامل المحددة لمستويات إنتاج الصناعة التحويلية فيها من متغيرات الطلب وليس من قيم عوامل الإنتاج.

$$Y_{nt} = Y_{1t} + Y_{2t} + Y_{3t} + Y_{4t} + Y_{5t} = Y_{1t} + \sum_{i=2}^k Y_{it}$$

$$Y_{nt} = Y_{it} + Y_{1t} \sum_{i=2}^k B_i$$

(B_i) هي الوزن الحقيقي أو الوزن المقرر " i " في توليد الناتج المحلي الإجمالي (Y).

(٧) Donald Lessard, *The Financial Sector of Kuwait: Present Structure and Prospects for Future Development*, (Kuwait, Kuwait Institute for Scientific Research, 1988), Ch. 4.

(٨) المرجع نفسه، و Alice Amsden, *Macroeconomics and the Management of Aggregates*, (Kuwait, CMT-International, 1988).

٣- اشتقاق الميزانية العامة

يمكن اشتقاق عناصر الميزانية العامة من قيم "E₀" (متغير خارجي)، والقيمة المقدرة لـ "Y_{nt}" وكل من بارامترتي السلوك وصنع القرار λ, ξ لجانب الإيرادات، و البارامترين g، ig لجانب النفقات (انظر المرفق الأول).

$$(١٢) \quad R_t = R_{0t} + R_{nt}$$

$$(١٣) \quad R_{0t} = \lambda E_{0t}$$

$$(١٤) \quad R_{nt} = \xi Y_{nt}$$

$$(١٥) \quad G_t = g R_t$$

$$(١٦) \quad I_{gt} = (1-g) R_t$$

تفترض المعادلتان (١٥) و (١٦) وجود توازن بين الإيرادات والنفقات، وهو ما يهدف له صانعو السياسات.

وتوجد طريقتان لتقييم مجموع الميزانية العامة "G" والمجموع "I_g". والطريقة الأولى تتمثل في التعامل مع أهداف السياسة المالية العامة على أنها حاصلة والثانية هي التعامل معها كمتغيرات لاتجاه الزمن. وتم اختبار النهجين باستخدام بيانات تاريخية وكلاهما أعطى نتائج مماثلة. وقد أدخلت بارامترات اتجاه الزمن الماضي كمتغيرات خارجية للنموذج. وعلى هذا النحو، لوحظ أن المعاملين المقدرين (g و i_g) لسلسلة الزمن التي تشمل الـ ١٥ و ٢٠ سنة الأخيرة مستقران نسبيا. إلا أن الإيرادات الحكومية تأثرت بذلك.

ومن المفروض أن لا يكون هناك فرق كبير بين القيمة المقدرة باستخدام المعادلتين (١٥) و (١٦)، وتحليل السلسلة الزمنية، لأن تحليل السلسلة الزمنية استخدم في تقدير القيمة (g) نفسها، مما يمكن أن يعبر عن أهداف السياسة المالية. غير أن هذه الأهداف لا يمكن التنبؤ بها في الأجل الطويل.

ولزيادة تطوير النموذج في المستقبل، يمكن التعامل مع النموذج الفرعي للميزانية العامة كمسألة مقيدة دالتها الهدف هي التقليل إلى أدنى حد من العجز أو الفائض.

٤- علاقات الميزان الخارجي

في النموذج الذي تم بناؤه، تمثل الصادرات محددًا مباشرًا أو غير مباشر لمتغيرات أخرى. فالدالة (٥) من النموذج (الواردات M) تميز بين عنصرين من الواردات. العنصر الأول يتصل بقدرة تغطية الصادرات للواردات، وهو ما يحدد قيمة معكوس البارامتر (m^{-1})، والعنصر الثاني هو الميل المحتمل نحو الاستيراد والمتصل بالنمو السكاني، والقصور الذاتي للاستيراد المتصل بعيوب سياسة الاستيراد، وهو ما يستخدم لتقييم أسباب العجز في التجارة الخارجية والمديونية.

باء- بعض الملاحظات المتصلة بعملية التقدير

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في دراسة أثر الاعتماد على الإيرادات النفطية ومسارات النمو الناجمة عن هذا الاعتماد، على فرضيات النموذج وهيكله. ففي المرحلة الأولى يفترض أن تكون دلائل الاستهلاك والضرائب والصادرات بسيطة وإن تركز على المهمة الأساسية. ولزيادة التعقيد، تسمح عملية صياغة النموذج بتغييرات في العلاقات السلوكية وفي صياغتها الرياضية. والخيار الحالي مكيف حسب الوضع الاقتصادي ويحاكي، إلى حد بعيد، عملية صنع القرار الموجودة.

جيم- قاعدة البيانات

تكون مجموعة البارامترات الخارجية التي تربط متغيرات السياسة العامة وكذلك المتغيرات السلوكية بمصادر توليد الدخل، النفطي منه وغير النفطي، جزءاً حاسماً من قاعدة البيانات. وهذه المتغيرات مختارة على أساس الخصائص الهيكلية لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي ومسارات نموها. وهذا الخيار أملاه أيضاً توفر البيانات والافتراضات الموضوعية لتبسيط النموذج. وقد اعتبر أن الصياغة الإحصائية للبارامترات مرنة بما فيه الكفاية لأغراض حصر البيانات، والتحليل الهيكلي السابق وصنع السياسات. وقد قدرت بعض البارامترات على أساس العلاقات الإيكونومترية في حين استند بعضها الآخر إلى صيغ إحصائية بسيطة.

وتجدر ملاحظة الاختلاف الملفت للانتباه في النتائج. فهذا الاختلاف يتماشى مع التقلبات الحادة في أسعار النفط وإيراداته، حتى بالنسبة إلى تلك المتغيرات المتصلة بشكل غير مباشر بتغيرات أسعار النفط وصادراته من خلال النفقات الحكومية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبين الجدول ٤ قيم البارامترات السلوكية وبارامترات صنع القرار التي قدرت خارجياً.

الجدول ٤ - البارامترات المقدرة السلوكية والمرتبطة بصنع القرار

البلدان	البارامترات						
	σ	d	ζ	λ	e	m	c_1
الإمارات العربية المتحدة	٠,٥٦٢٤	٠,١٨٩	٠,٠٦	٠,٩٠	٠,٢١٧	٠,٧٩٥	٠,٤٣٥
البحرين	٠,٤٩٣١	٠,١٤٢	٠,٠٦٥	٠,٩	٠,١٨٥	٠,٨٣٧	٠,٤٢٧
عمان	٠,٣٦٢٥	٠,١٤	٠,٠٧	٠,٩٥	٠,١٨	٠,٧٧٧	٠,٦٨٧
قطر	٠,٦٧١٦	٠,١٢٥	٠,٠١	٠,٧٥	٠,٠٥	٠,٧٩٤	٠,٤٢٠
الكويت	٠,٥٢١٩	٠,١٢٨	٠,٠١	٠,٩	٠,٠٥	٠,٨٠٨	٠,٥٩
المملكة العربية السعودية	٠,٣١٥١	٠,١٩١	٠,٠٨	٠,٨٠	٠,٠٧	٠,٩٦	٠,٥٧٢

وتقدر القيم على النحو التالي:

c_1 = مقدرة من دالة الاستهلاك.

v = مقدرة مباشرة من البيانات الخام. وتمثل القيم المتاحة متوسط قيم لـ "v" للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩.

m = مقدرة كمعامل للسلسلة الزمنية.

λ = مستمدة من القواعد المنظمة لتخصيص إيرادات الصادرات النفطية في حالة الكويت ومن مراسيم صادرة في هذا الشأن في حالة قطر.

وبالنسبة إلى البلدان الأخرى قدرت كقيمة متوسطة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩.

ζ = مقدرة كنسبة للإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩).

كان الهدف من التقدير تقادي أثر تحويلات الأرباح من الشركات العامة إلى الخزينة. وكانت معظم الشركات مخصصة بشكل كامل أو جزئي. والشركات المتبقية هي في طور الخصخصة.

d = مقدرة من الإحصاءات الحقيقية المباشرة للاستخدام المحلي للنفط والغاز وإنتاجهما وتصديرهما. وللناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً - سيناريوهات التنمية المستقبلية لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي

يبحث هذا الفصل نهجين يتعلقان بخيار السياسة العامة. ويفترض النهج الأول استمرار نمط السياسة الحالية ويضع سيناريو مرجعياً، أو ما يمكن تسميته "نمط التنمية القائمة على النفط". وليس السيناريو المرجعي مجرد محاكاة نموذجية للماضي، بل هو محاكاة لمسار النمو في الماضي بناء على خيارات السياسة العامة، وقواعد صنع القرار والإجراءات والرؤى المتبعة. وستبحث، في إطار هذا السيناريو، أربعة مستويات لسعر النفط، المرتفع والمستقر والمتوسط والمنخفض، وسينظر في بدائل ممكنة للطلب العالمي على النفط.

ويستند النهج الثاني إلى نتيجة تحليل أسعار النفط وإيراداته وأثرها على المتغيرات الاقتصادية وبشكل خاص على مستويات معدل النمو، واستقرار الميزانية وميزان المدفوعات، ونصيب الفرد من الدخل وغيرها من مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالقياس على أهداف الاستقرار والنمو. ويركز هذا السيناريو على رزمة السياسات العامة البديلة.

ألف - سيناريو نمط التنمية القائمة على النفط

تعكس اتجاهات أسعار النفط، كما هو مبين في الجدول ١، متوسطاً عالياً للسعر الاسمي يبلغ ٣٦ دولاراً للبرميل الواحد، لم يكن بالإمكان المحافظة عليه. ولم يكن تثبيت الأسعار ممكناً إلا عندما كان العرض في حوزة شركة احتكارية. ويبلغ سعر النفط الحالي حوالي ١٨ دولاراً للبرميل الواحد. ويتراوح متوسط السعر الأدنى المسجل بين ١٠ دولارات و ١١ دولاراً للبرميل الواحد. وقد أثبتت الدراسات الفنية أنه يمكن إنتاج النفط بتكلفة قدرها ٨ دولارات للبرميل الواحد، وهذا قريب من التكلفة الحدية للجوانب الإدارية والآبار في بحر الشمال. وتأخذ هذه الدراسات في الاعتبار التكنولوجيا الحالية وأسعار المدخلات والسياسات المالية في كل من البلدان المنتجة والبلدان المستوردة.

وينبغي التعامل مع الأسعار الاسمية بحذر. فهي تختلف عن الأسعار الحقيقية ليس من حيث تساوي القدرة الشرائية فحسب بل وأيضاً من حيث علاقتها بأسعار المستهلك النهائي في الأسواق المستوردة. وقد تتبعت الدراسات الأثر التعويضي للسياسات المالية المحلية في هذه الأسواق.

ويمكن أن يصل السعر النهائي في السوق إلى ١٤٠ دولاراً، ويشمل ذلك تكلفة التكرير والنقل والضرائب^(٩). ويمكن بالتالي اعتبار الفرق بين السعر النهائي والسعر الاسمي ريعاً يحرم منه المنتج. وستركز هذه الدراسة على الأسعار الاسمية.

١ - بدائل الأسعار

(أ) السعر المنخفض

يغطي السعر المنخفض التكاليف الجارية للإنتاج بما في ذلك الإهلاك، ويعوض عن التكاليف الباهظة للاستثمار ويسمح بتغطية تكلفة تكنولوجيا الإحلال.

(٩) حسن عبد الله، مقتبس في الجليبي، في الموضع المذكور آنفاً، ص. ٨٤-٨٥.

ومن المتوقع أن تزيد تكاليف الاستثمارات الجديدة بسبب ارتفاع تكاليف الاستكشاف والاستخراج في مناطق جديدة، والتكلفة الإضافية للبحث والتطوير والتكاليف المتزايدة لصيانة الآبار القديمة.

والمعلومات المتوفرة عن تكلفة الإنتاج قليلة. ومن المرجح أن ينخفض سعر النفط إلى ما دون ١٥ دولارا للبرميل الواحد لأن إنتاج النفط ليس محصورا في حوض الخليج. وتفترض الدراسة قيودا عديدة تتصل بالعوامل المذكورة أعلاه.

(ب) السعر المستقر

السعر المستقر هو، من حيث المفهوم، السعر الحقيقي الاعتيادي. ويمكن اعتبار السعر مستقرا عندما يحافظ على مستويات الإنتاج والتصدير ويضمن الحد الأدنى من الاستثمار في النشاط قيد البحث. وقد تراوحت الأسعار الحقيقية بشكل عام بين ١٨ و ٢٢ دولارا للبرميل الواحد. ويمكن اعتبار السعر المتوسط خلال التسعينات، وهو ٢٠ دولارا للبرميل الواحد، سعرا مستقرا. غير أن ذلك السعر لن يستمر في تغطية متوسط تكاليف الإنتاج المتوقعة في العشرين سنة المقبلة، لاسيما عندما تؤخذ التكاليف البيئية في الاعتبار.

(ج) السعر المتوسط

السعر المتوسط هو بديل فرضي للسعر المستقر، ويمكن اعتباره السعر العادل للنفط الخام (فقط) خلال العشرين سنة القادمة. ويمكن أن يتغير إذا تغيرت شروط تحديد سعر المستهلك النهائي أو مع تغير أسعار الصرف.

(د) السعر المرتفع

من الصعب تحديد ما يشكل بالضبط سعرا مرتفعا، وذلك لأن الأسعار المرتفعة هي عادة مؤقتة تأتي استجابة لقوى السوق. وقد كانت الأسعار المرتفعة في الصناعة النفطية حافزا على البحث والتطوير في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وشجعت على استكشاف الآبار الهامشية. كما سمحت الأسعار المرتفعة بدخول المنتجين الهامشين إلى الأسواق النفطية. ولأغراض التحليل والإسقاط، يمكن الاتفاق على سعر ٤٠ دولارا للبرميل الواحد "كسعر مرتفع" لمستويات الإنتاج والاستثمار الحالية. وتبين تجربة عام ٢٠٠١ أن سعرا بمستوى ٤٠ دولارا تقريبا لم يشكل تحديا للصناعة النفطية أو السياسات المالية المرتبطة بها في الأجل القصير، ويمكن قبوله في الأجل الطويل على أساس زيادة سنوية تدريجية من ١٨ إلى ٤٠ دولارا.

٢- افتراضات حول التغيرات في الطلب العالمي

يجب وضع افتراضات معينة لشرح بدائل الأسعار. لذلك، واستنادا إلى تقديرات مركز البيئة العالمي، ومع وجود آثار جانبية لجهة العرض المستقر، نفترض ما يلي:

(أ) ستكون هناك معدلات عالية جدا للنمو السكاني، وبالخصوص في البلدان النامية؛

(ب) ستكون هناك معدلات نمو أعلى في الاقتصادات النامية منها في بقية العالم؛

(ج) لن يكون هناك سوى انخفاض محدود في نصيب الفرد من استخدام الطاقة في بلدان أوروبا الشرقية ذات الاقتصادات في مرحلة الانتقال، ورابطة الدول المستقلة والبلدان النامية، بسبب ارتفاع تكلفة اتباع تكنولوجيات جديدة لإنتاج النفط والتقليل من استهلاك الطاقة؛

(د) سيكون للجوانب البيئية آثار هائلة على استخدام الطاقة.

ومن المتوقع أن تزيد معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي من الطلب العالمي على الطاقة، بينما ستؤدي العوامل التكنولوجية والبيئية إلى التخفيض من الطلب. ويكون الطلب الصافي هو نتيجة التفاعل بين هاتين القوتين المتعارضتين.

وتعرض في الجدول ٥ سيناريوهات مختلفة للطلب العالمي على الطاقة.

الجدول ٥ - سيناريوهات مختلفة للطلب العالمي على الطاقة

الحالات				معدلات النمو الاقتصادي السنوية
مرتفع	جاري منقح	جاري	مراعي للبيئة	
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	اقتصادات في مرحلة الانتقال
٥,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	اقتصادات نامية
٣,٨	٣,٣	٣,٣	٣,٣	مجموع العالم
الانخفاض السنوي لكثافة الطاقة				
(١,٨)	(١,٩)	(١,٩)	(٢,٨)	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
(١,٧)	(١,٢)	(١,٢)	(٢,٧)	اقتصادات في مرحلة الانتقال
(١,٣)	(٠,٨)	(٠,٨)	(٢,١)	اقتصادات نامية
(١,٦)	(١,٣)	(١,٣)	(٢,٤)	مجموع العالم
مرتفع	عادي	مرتفع	مرتفع للغاية	نقل التكنولوجيا
مرتفع	عادي	مرتفع	مرتفع للغاية	الإصلاح المؤسسي
١٧,٢	١٦	١٣,٤	١١,٤	الزيادة الإجمالية المتوقعة في الطلب على الطاقة (مليارات البراميل في اليوم)

المصدر: World Energy Council Commission, *Energy for Tomorrow's World*, (New York, St. Martin's Press, 1993), p. 41.

ملاحظة: القيم الواردة بين قوسين هي قيم سلبية.

٣- حصص الصادرات

من الصعب التنبؤ بحصص الصادرات. ففي إطار الأوبك تحدد حصة كل عضو في المستقبل على أساس احتياطياته، ومعدلات الاستخراج الحالية والمتوقعة، ومعدل نمو الاستخدام المحلي للطاقة.

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تم التوصل إلى سقف لإنتاج النفط في الدول الأعضاء في الأوبك يبلغ ٢٦ ٧٠٠ مليون برميل في اليوم. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠١، خفض هذا السقف إلى ٢٤ ٢٠١ مليون برميل في اليوم. ويعرض الجدول ٦ حصص الإنتاج للدول الرئيسية والنسبة التي تمثلها من إنتاج الأوبك.

الجدول ٦ - الدول الأعضاء في الأوبك: الإنتاج والحصة

حصة الإنتاج (ألف برميل في اليوم)						الدولة
النسبة المئوية	١ نيسان/أبريل ٢٠٠١	النسبة المئوية	١ شباط/فبراير ٢٠٠١	النسبة المئوية	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	
٨,٧	٢ ١١٣	٨,٧	٢ ٢٠١	٨,٧	٢ ٣٣٣	الإمارات العربية المتحدة
٢,٦	٦٢٧	٢,٦	٦٥٣	٢,٦	٦٩٢	قطر
٨	١ ٩٤١	٨	٢ ٠٢١	٨	٢ ١٤١	الكويت
٣٢,٥	٧ ٨٦٥	٣٢,٥	٨ ١٨٨	٣٢,٥	٨ ٦٧٤	المملكة العربية السعودية
٥١,٨	١٢ ٥٤٦	٥١,٨	١٣ ٠٦٢	٥١,٨	١٣ ٨٤٠	المجموع
٣٦,٧	٨ ٨٧٠	٣٦,٧	٩ ٢٣٦	٣٦,٧	٩ ٧٨٧	دول أخرى في الشرق الأوسط
١١,٥	٢ ٧٨٥	١١,٥	٢ ٩٠٢	١١,٥	٣ ٠٧٦	أعضاء في الأوبك
١٠٠	٢٤ ٢٠١	١٠٠	٢٥ ٢٠١	١٠٠	٢٦ ٧٠٣	دول أخرى أعضاء في الأوبك
						مجموع الأوبك

المصدر: أوابك، النشرة الشهرية، عدد ٥، أيار/مايو ٢٠٠١، ص. ٥

وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ من المتوقع أن تزيد تدريجياً حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط وصاداته. وستكون حصة الدول الأعضاء في الأوبك، كل على حدة، رهناً بوضع احتياطياتها، وهو ما سيؤثر على سياسات الإنتاج الوطنية. ويقدم الجدول ٧ بيانات عن الاحتياطيات العربية والعالمية من النفط الخام للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨.

الجدول ٧ - الاحتياطيات العربية والعالمية من النفط الخام، ١٩٩٨-١٩٩٤ (مليار برميل في نهاية العام)

النسبة المئوية	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	الدولة
٩,٣٣	٩٨,١٠	٩٨,١٠	٩٨,١٠	٩٨,١٠	٩٨,١٠	الإمارات العربية المتحدة
٠,٤٧	٤,٩٨	٤,٩٨	٤,٩٨	٥,٣٣	٥,١٣	إندونيسيا
٠,٠٢	٠,١٦	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢١	البحرين
١٠,٦٥	١١٢,٠٠	١١٢,٠٠	١١٢,٠٠	١١٢,٠٠	١١٢,٠٠	جمهورية العراق
٠,٥١	٥,٤٠	٥,٢٤	٥,٢٥	٥,٢٤	٥,١٨	عمان (*)
٦,٩٠	٧٢,٦٠	٧٤,٩٣	٧٢,٦٧	٦٦,٣٣	٦٤,٨٨	فنزويلا
٠,٤٣	٤,٥٠	٤,٥٠	٤,٥٠	٤,٥٠	٤,٥٠	قطر
٩,١٨	٩٦,٥٠	٩٦,٥٠	٩٦,٥٠	٩٦,٥٠	٩٦,٥٠	الكويت
٢٤,٨٦	٢٦١,٥٠	٢٦١,٥٠	٢٦١,٥٠	٢٦١,٤٥٠	٢٦١,٣٧	المملكة العربية السعودية
٢,١٤	٢٢,٥٠	٢٠,٨٣	٢٠,٨٣	٢٠,٨٣	٢٠,٩٩	نيجيريا
٨,٥٣	٨٩,٧٠	٩٢,٦٠	٩٢,٦٠	٩٣,٧٠	٩٤,٣٠	جمهورية إيران الإسلامية
٧٧,٥	٨١٧,٩٢	٨٢١,٤٨	٨١٨,٦٦	٨١٦,٠٧	٨١٥,١	مجموع الأوبك
٢,١٤	٢٢,٥٥	٢٢,٠٢	٢٢,٣٥	٢٢,٤٦	٢٢,٩٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١,٥٣	١٦,١١	١٥,٤	١٥,٧٥	١٤,٧١	١٣,٩٤	بحر الشمال
٤,٥٥	٤٧,٨٢	٤٧,٨٢	٤٨,٨	٤٩,٧٨	٥٠,٧٨	المكسيك
٥,٤٢	٥٧,٠٠	٥٧,٠٠	٥٧,٠٠	٥٧,٠٠	٥٧,٠٠	رابطة الدول المستقلة
٤,٤	٤٦,١٤	٤٢,٩٨	٤١,٦٢	٤٣,٩٤	٤١,٥٣	مناطق أخرى من العالم
١٠٠	١ ٠٥١,٧٤	١ ٠٥٠,٨٢	١ ٠٤٨,٣٤	١ ٠٤٦,٣٣	١ ٠٤٥,٩٦	

المصدر: أوابك، النشرة الشهرية، العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٩، الصفحتان ٣٧ و ٣٨.

(*) غير عضو في الأوبك.

وبالتالي، إذا افترض أن إنتاج مجلس التعاون الخليجي سيلبي ٤٢ في المائة من الطلب العالمي على الطاقة حتى عام ٢٠٢٠، يمكن تقدير معدلات النمو المركبة. وترد هذه المعدلات في الجدول ٨.

الجدول ٨ - معدل النمو الحقيقي السنوي لإنتاج النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٢-٢٠٢٠

بدائل الأسعار	مرتفع	متوسط	منخفض	مستقر
معدلات نمو الإنتاج السنوية	١,٣	١,٤	١,٥	١,٦

وتقدر المعدلات على أساس بدائل سيناريوهات الطلب العالمي على الطاقة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة ومعدلات الزيادة في الطلب المحلي. وتجدر ملاحظة أن الموردين يتكيفون مع أثر الطلب على الأسعار.

وبالنسبة إلى البحرين وعمان، افترض أن يعوض إنتاج الغاز واحتياطياته نضوب الاحتياطيات النفطية.

وعلى أساس توقعات حجم الإنتاج والأسعار، يمكن تقدير إنتاج النفط وإنتاج الغاز بالقيمة المعادلة من النفط (أمتار مكعبة)، كما هو مبين في الجدولين ٩ و ١٠.

الجدول ٩ - القيمة المقدرة لإنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٠ (ملايين الدولارات الأمريكية)

الدول	سيناريو السعر المنخفض	سيناريو السعر المستقر	سيناريو السعر المتوسط	سيناريو السعر المرتفع
الإمارات العربية المتحدة	١٤ ٥٣٤ ٢٧٣	١٩ ٥٧١ ١٨٦	٢٩ ٣٦٥ ٦٧٨	٣٩ ٩٢١ ٢٣٠
البحرين	١ ٢٤٥ ٩٧٣	١ ٦٧٧ ٧٧٠	٢٥ ٤١٥ ٨٤٣	٣ ٤٢٢ ٣١٥
عمان	٥ ٦٠٦ ٨٧٨	٨ ٣٨٨ ٨٥٠	١١ ٤٣٧ ١٣٠	١٥ ٤٠٠ ٤١٦
قطر	٣ ٩٠٦ ١٢٥	٥ ٢٥٩ ٨٠٩	٧ ٩٦٧ ٨٦٧	١٠ ٧٢٨ ٩٥٦
الكويت	١٢ ٠٩٢ ١٦٦	١٦ ٢٨٢ ٧٥٧	٢٤ ٦٦٦ ٠٧٧	٣٣ ٢١٣ ٥٦٣
المملكة العربية السعودية	٤٨ ٩٩٧ ٨٨٢	٦٥ ٩٧٨ ٣٠٢	٩٩ ٩٤٧ ٨٠٦	١٣٤ ٥٨٢ ٥٢٢

الجدول ١٠ - القيمة المقدرة لإنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٢٠ (ملايين الدولارات الأمريكية)

الدول	سيناريو السعر المنخفض	سيناريو السعر المستقر	سيناريو السعر المتوسط	سيناريو السعر المرتفع
الإمارات العربية المتحدة	١٦ ٥٣٨ ١٨٢	٢٢ ٤٩٠ ٣٧٥	٣٤ ٤٠٧ ٢٢٩	٤٦ ٧٨٨ ٧٨٤
البحرين	١ ٤١٧ ٧٦١	١ ٩٢٨ ٠٢٢	٢ ٩٤٩ ٦١٣	٤ ٠١١ ٠٤٠
عمان	٦ ٩٠٤ ٣٠٢	٨ ٦٧٦ ٠٩٨	١٣ ٢٧٣ ٢٦٥	١٨ ٠٤٩ ٦٨١
قطر	٤ ٤٤٤ ٦٨١	٦ ٠٤٤ ٣٤٩	٩ ٢٤٧ ٠٣٥	١٢ ٥٧٤ ٦١١
الكويت	١٣ ٧٥٩ ٣٧١	١٨ ٤٢٨ ٩١٨	٢٨ ٦٢٥ ٩٨٩	٣٨ ٩٢٧ ١٤٥
المملكة العربية السعودية	٥٥ ٧٥٣ ٤٥١	٧٥ ٨١٩ ٤٦٠	١١٥ ٩٩٣ ٥١٠	١٥٧ ٧٣٤ ١٥٤

٤- اتجاهات الاستثمار في المستقبل

كان لزيادة الإيرادات النفطية أثر قوي على الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثين سنة الماضية. وانصب الاستثمار الحكومي، في معظمه، على الهياكل الأساسية وبشكل خاص الطرق والنقل والاتصالات والكهرباء والمياه والتعليم والصحة ووسائل الإعلام. ومع أن أنماط الاستثمار هذه ساهمت بالفعل في التنمية البشرية، فإنها لم تكن، عموماً، ناجحة في تقليل اعتماد تلك الاقتصادات على إنتاج النفط والغاز. ويمكن أن يفسر ذلك بعوامل من بينها الافتقار الى المعلومات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية المحلية، وغياب أصحاب المشاريع، وعدم كفاية القوى العاملة الوطنية، وصغر حجم الأسواق، وتفضيل الاستثمار في محفظات الأوراق المالية، واحتكار الحكومة للثروة النفطية. وما زالت بعض هذه العوامل سائدة ويتوقع أن تؤثر على الاستثمار في سيناريو "النمط النفطي" وفي سيناريوهات أخرى.

وتدفق الأموال إلى الأسواق العالمية في الخارج هو نتيجة مباشرة لنقص فرص الاستثمار المحلي. وستؤثر قرارات الاستثمار في المستقبل بقيود إضافية منها انخفاض مستويات الفوائض بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وبسبب المديونية بينما يظل الاستهلاك والنفقات في المستوى نفسه. غير أن سياسات تحقيق الاستقرار والخصخصة والانفتاح على الاقتصاد العالمي ستوفر، في الآن نفسه، حوافز للاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محدود في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، ويأخذ عادة شكل مشاريع مشتركة في مجال الصناعات النفطية.

وتفترض الدراسة أن استثمارات مجلس التعاون الخليجي في الخارج غير معرضة لهبوط في قيمتها بسبب التقلبات في السوق العالمي وحالات العجز المحلي.

ولتوقع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في السنوات العشرين المقبلة، يمكن استخدام الطريقة التالية:

$$(١٧) \quad I_{t-1} = f(Y_{t-1}, FDI)$$

تربط الدالة (١٧) تكوين رأس المال الثابت الإجمالي خلال السنة "t"، الناتج المحلي الإجمالي في العام "t-1" مما يعكس علاقة غير مباشرة بالناتج المحلي الإجمالي النفطي ضمن إطار النموذج.

وحتى اليوم، لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر مسار يمكن التنبؤ به لأنه لم يشكل اتجاهاً زمنياً في حد ذاته ولأنه مرتبط بالعديد من العوامل المؤسسية والسياسية.

وكما ذكر أعلاه، من المتوقع أن يكون للتغيرات التنظيمية التي أدت إلى سياسات التكيف أثر ملفت للانتباه على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات النفطية. وعلاوة على ذلك، فإن نظم "التعويض" (OFFSET)، وسياسات الاستثمار فيما بين البلدان وإجراءات التكامل بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ربما كان لها تأثير قوي على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو.

وفي هذا الإطار يمكن صياغة الدالة السابقة على النحو التالي:

$$(١٨) \quad I_t = i_0 + i_1 Y_{t-1} + i_2 F_t$$

وتواجه توقعات مستويات الاستثمار في العامين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ مشاكل تحليلية وإحصائية عديدة أثرت على معدلات نمو الاستثمار في القطاعين الحكومي والخاص. وأهم هذه المشاكل الترابط القوي بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة واعتماد الاستثمار على الادخارات المتراكمة من السنوات السابقة. وتبين الملاحظات أن فترة سنة واحدة، حسب النموذج، ليست كافية. غير أن تحديد الفترات الزمنية الفاصلة هو عملية معقدة وتحكمية.

ويبدو أن الاستثمارات الحقيقية تأثرت باستثمارات محفظات الأوراق المالية وتقلباتها، على الأقل في حالة الكويت والبحرين. إلا أن هذا ينبغي فحصه في دراسة منفصلة. وعلاوة على ذلك، تستند الخصخصة الادخارات الخاصة من خلال تحويل الملكية، بدلا من تجميع أصول جديدة. ولكن لن تكون الحال كذلك بعد عام ٢٠١٠.

وفي بعض الحالات، لم يكن بالإمكان فصل الاستثمار الخاص عن مجموع الاستثمار في البيانات الأصلية. وقد أدخلت بعض الافتراضات المرتكزة على الاتجاهات التاريخية. وفي حالات أخرى، استخدمت هياكل الاستثمار لفصل البيانات حسب عناصرها.

وتوخي المرونة في السلسلة الزمنية يمكن أن يفيد بعض الشيء لتجنب التغيرات الحادة في مستويات الاستثمار ومعدلاته.

ويبين الجدول ١١ متوسط معدلات نمو الاستثمار الأقرب إلى الصواب فيما يتعلق بالقطاع الخاص.

الجدول ١١ - متوسط معدلات النمو السنوية في الاستثمار الخاص
(نسبة مئوية)

البلد	البحرين	الكويت	قطر	عمان	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
معدل نمو الاستثمار	٤,٤	٤,٠	٣,٦	٣,٩	٤,٨	٥,٦

باء- القيم المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو

إن تطبيق النموذج المضاعف الوارد في الفصل الثاني بهدف توقع أثر سعر النفط وإيراداته على الناتج المحلي الإجمالي وغيره من متغيرات الاقتصاد الكلي المشتقة سيجري في إطار البديلين الأساسيين التاليين:

١- السيناريو الذي تصدر فيه حصة النفط المنتجة بنسبة ١٠٠ في المائة

يفترض هذا التصور أن يستوعب الطلب العالمي الكثيف على نفط دول مجلس التعاون الخليجي كامل حصص الإنتاج، في الوقت الذي يجب فيه أيضا تلبية الطلب المحلي المتزايد.

ويبين الجدول ١٢ حسابات معدلات النمو المتوقعة في أربعة بدائل لسيناريو النمط النفطي.

وتبين النتائج أن معدلات النمو في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عمان، كانت معتدلة عندما أخذت الصادرات النفطية كعامل أساسي. وتظل النتيجة صالحة حتى بالنسبة للسيناريو الذي يعتمد سعرا مرتفعا.

الجدول ١٢ - متوسط معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي في إطار
"سيناريو نمط التنمية المرتبطة بالنفط"

السيناريوهات المختلفة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
٢٠١٠-٢٠٠٢ الإمارات العربية المتحدة	(٠,٠٢)	٠,٧	٣,٠	٤,٩
٢٠٢٠-٢٠١١	(٢,٦)	٠,٧	٢,٤	٣,٥
٢٠١٠-٢٠٠٢ البحرين	(٠,٠٦)	٠,٦	٢,٤	٣,٩
٢٠٢٠-٢٠١١	٠,٨٠	١,٤٥	٢,٤	١,٤
٢٠١٠-٢٠٠٢ عمان	٤,٤	٦,٩	٨,٩	١١,٥
٢٠٢٠-٢٠١١	٣,٦	٤,٤	٦,٠	٧,٢
٢٠١٠-٢٠٠٢ قطر	(٠,٠٢)	١,٤	٣,٧	٥,٥
٢٠٢٠-٢٠١١	(٠,٨)	١,٧	٣,١	٤,١
٢٠١٠-٢٠٠٢ الكويت	٠,٤	٢,٥	٤,٦٢	٦,٥٥
٢٠٢٠-٢٠١١	١,٢	١,٥	٢,٨	٣,٩
٢٠١٠-٢٠٠٢ المملكة العربية السعودية	٣,٣	٤,٨	٧,٢	٩
٢٠٢٠-٢٠١١	٣,٠	٣,٨	٥,١	٦,٢

ملاحظة: القيم الواردة بين قوسين هي قيم سلبية.

وفي هذا الإطار، يعود جزء من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نتيجة الاستثمار الخاص المستقل.

وتبين مقارنة لمعدلات النمو هذه مع معدلات النمو المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية حسب تقديرات تقرير الوكالة الدولية للطاقة، أن هذه المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي هي أدنى من غيرها بالنسبة للسيناريوهات الثلاثة الأولى (انظر الجدول ١٣).

الجدول ١٣ - معدلات النمو السنوية المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية،
٢٠٢٠-٢٠٠٠

(نسبة مئوية)

أفريقيا ما دون الصحراء الكبرى	بلدان المحيط الهادئ	بلدان آسيا ذات التخطيط المركزي	بلدان جنوب آسيا
٥	٤	٥,١	٤,٠

المصدر: World Energy Council Commission, *Energy for Tomorrow's World*, (New York, St. Martin's Press, (1993), p. 320.

٢- السيناريو القائم على افتراض تصدير جزء من الحصة المحددة

يرتبط الجزء المصدر بمستوى الاستخدام المحلي للمنتجات النفطية، والذي يتوقع أن يزداد بالتوازي مع النمو الاقتصادي والسكاني. وقد افترضنا، عموماً، أن المستويات الحالية لـ "d" ستستمر حتى عام ٢٠١٠ وأن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة سيزداد تدريجياً بنسبة ١,٤٥ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

وهذه الحالة إذن تشبه إلى حد بعيد الحالة السابقة، ولكن توجد فيها قيم أدنى للنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو (انظر المرفق الثاني). وتقود نتائج الحالتين إلى استنتاج أن إنتاج النفط وصادراته، ضمن التصور القائم على النفط، لم تعد تساهم في هدف النمو لأنها تخضع لقيود شديدة فيما يتعلق بالحجم وبسبب الاستخدام المحلي.

جيم - الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إن نصيب الفرد من الدخل هو دالة لنمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والسكان. وبافتراض المعدلات الجارية للنمو السكاني، وأهداف السياسة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، حسبت القيم المقدرة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على النحو المبين في الجدولين ١٤ و ١٥.

الجدول ١٤ - النمو السكاني ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠

البلد	متوسط معدلات النمو السكاني السنوية (نسبة مئوية)	السكان (بالملايين)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع
الإمارات العربية المتحدة	٤,٢	٤,٤٠٥	٣٦ ١١٠	٤٣ ٥٨١	٥٣ ٤٥٨	٦٦ ٣٥٥
البحرين	٣,٥٤	٠,٩٧	١ ٨٠٥	٢ ١٣٤	٢ ٦٦٤,٧	٣ ٢٦٥,٣
عمان	١,٦٦	٢,٨٩٦	٣ ١٨٥	٤ ٢٦٨	٥ ٧١٩	٧ ٣٢١
قطر	٣,٣١	٠,٨٨٣	٢٩ ٣٠٢	٣٦ ٨٢٤	٦٢ ٥٩٠	٦٠ ٠٤٢
الكويت	٣,٢٠	٣,١٢	٣ ٤١٣	٤ ٣٣٦	٤ ٩٢٠	٦ ٢٠٨
المملكة العربية السعودية	٣,٢٤	٢٩,٤٤	٢٥ ٩٦٦,٤	٣٢ ٣٨٠,٧	٤١ ٤٧٠,٨	٥٣ ٢٠٣,٣

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠.

الجدول ١٥ - النمو السكاني ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠

البلد	متوسط معدلات النمو السكاني السنوية (*) (نسبة مئوية)	السكان (بالملايين)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع
الإمارات العربية المتحدة	٣,٦	٦,٢٧٣	٣٤ ٨٤٦	٤١ ٠٤٤	٤١ ٠٤٤	٦٦ ٣٥٥
البحرين	٣	١,٣٠٤	١ ٧٩٧,٣	٢ ٠٨٦,٣	٢ ٦٦٤,٧	٣ ٢٦٥,٣
عمان	١,٥	٣,٣٦١	٣ ٥٨٢	٤ ٧٧١	٥ ٧١٩	٧ ٣٢١
قطر	٣	١,٦٦٢٢	٢٦ ٤٢٩	٣٣٠ ٣٤٣	٦٢ ٥٩٠	٦٠ ٠٤٢
الكويت	٢,٦	٤,٠٣٣	٢ ٦٤٠	٣ ٣٥٤	٤ ٩٢٠	٦ ٢٠٨
المملكة العربية السعودية	٣	٣٩,٥٦٥	٢٤ ٥٣٨,٦	٣٠ ١٧٨,٨	٣٠ ١٧٨,٨	٥٣ ٢٠٣,٣

(*) الهدف.

ونظرا إلى ارتفاع المعدلات الطبيعية للنمو السكاني وآثار الهجرة ومعدلات النمو المعتدلة المتوقعة للنتائج المحلي الإجمالي، فإن من المتوقع أيضا أن يكون نمو نصيب الفرد من الدخل معتدلا، كما يتضح من الجدول ١٦.

وتشير النتائج إلى أن مستويات الرفاه المتوسطة تزداد سوءا في ظل النمط النفطي للنمو ودون وجود سياسات فعالة للتحكم في النمو السكاني.

الجدول ١٦ - معدلات النمو المتوقعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠-٢٠٢٢
(نسبة مئوية)

البلدان	السيناريوهات			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
٢٠١٠-٢٠٢٢ الإمارات العربية المتحدة	(٥,٥٤)	(٤,٨٦)	(٢,٦٨)	(٨,٨٩٨)
٢٠٢٠-٢٠١١	(٥,٩٨)	(٤,٦١)	(١,١٦)	(٠,١)
٢٠١٠-٢٠٢٢ البحرين	(٣,٥)	(٢,٨٤)	(١,١٠)	٠,٠٦
٢٠٢٠-٢٠١١	(٢,٩)	(١,٤٢)	(٠,٥٨)	(١,٥٥)
٢٠١٠-٢٠٢٢ عمان	٢,٦٩	٥,١٥	٧,١٣	٩,٦٧
٢٠٢٠-٢٠١١	٢,٠٧	٢,٨٦	٤,٤٣	٥,٦٢
٢٠١٠-٢٠٢٢ قطر	(٣,٢٢)	(١,٨٥)	٣٨,٠	٢,١٢
٢٠٢٠-٢٠١١	(٢,١٤)	(١,٢٦)	٠,١٠	١,٠٧
٢٠١٠-٢٠٢٢ الكويت	(٢,٧١)	(٠,٦٧)	١٠٣٨	٣,٢٥
٢٠٢٠-٢٠١١	(١,٣٦)	(١,٧٢)	٠,١٩	١,٢٧
٢٠١٠-٢٠٢٢ المملكة العربية السعودية	٠,٠٦	١,٥١	٣,٣٨	٥,٥٨
٢٠٢٠-٢٠١١	٠,٠	٠,٧٨	٢,٠٤	٣,١١

ملاحظة: القيم الواردة بين قوسين هي قيم سلبية.

دال - الميزان التجاري

على ضوء القدرات المحتملة للاستيراد، وأنماط الاستيراد الحالية، والنمو السكاني، والجزء الصغير من الصادرات غير النفطية في هيكل اقتصادي قائم على قطاع واحد، تبين نتائج الاسقاطات (انظر المرفق الثاني) أن موازين التجارة ستكون في حالة عجز، في السيناريوهين اللذين تكون فيهما أسعار النفط منخفضة ومستقرة. وكنتيجة لذلك فإن الاحتياطات أو استثمارات محفظات الأوراق المالية في الخارج، أساسا في حالة الكويت، ستفقد من قيمتها.

ومن المتوقع أن يكون الميزان التجاري للإمارات العربية المتحدة سلبيا في جميع السيناريوهات. وربما يكون ذلك ناتجا من ارتفاع تدفقات الواردات بسبب أنشطة إعادة التصدير في دبي وغيرها من الإمارات. وقد ازدادت هذه الأنشطة بسرعة خلال الـ ١٥ عاما الماضية ويتوقع أن تزداد بمعدلات أعلى في المستقبل.

هاء - المالية العامة

عند إجراء حسابات الميزانية العامة، وأخذا في الاعتبار الاتجاه الزمني للنفقات العامة باستخدام البارامترات المحدثة في النموذج (انظر المرفق الرابع)، يمكن استنتاج ما يلي:

(أ) أن أثر النمط النفطي على التنمية الاقتصادية لا يأتي من نتائج التكلفة/الفوائد المتصلة بأسعار النفط أو الكميات المصدرة وحسب بل وأيضاً من نمط السلوك المرتبط بذلك. وفي هذا الإطار لوحظ أن زيادة أو تخفيض النفقات العامة يرتبط مباشرة بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وإيراداته، حتى في السنوات الأخيرة، عندما ازداد الوعي بخطورة المشكلة؛

(ب) أن اتباع هذا النمط السلوكي في جهة النفقات، يؤدي إلى تقديرات غير مشجعة فيما يتعلق بحجم العجز ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي في أغلبية السيناريوهات، باستثناء سيناريو السعر المرتفع؛

(ج) أن النظام المتصلب للضرائب وجمع الضرائب، في جهة الإيرادات، لن يساعد على تعويض العجز المتزايد، على الرغم من التغييرات الهيكلية للإيرادات في بعض الحالات؛

(د) أن حالات العجز تستمر في الازدياد مع مرور الزمن، حتى بدون أي تحسن في نصيب الفرد من النفقات وذلك بسبب الزيادة السكانية.

وبناء على ما سبق، يجب توقع زيادة في النفقات العامة تعادل أو تتجاوز معدل النمو السكاني.

رابعاً - سيناريو التنويع الهيكلي

بين الفصل الثالث أن سيناريو النمط النفطي يؤدي إلى نمو مقيد يعتمد اعتماداً شديداً على متغيرات عشوائية غير متحكم فيها. ويمكن أيضاً أن يزيد التشوهات الاقتصادية وعدم الاستقرار من حيث الميزانية وميزان التجارة الخارجية.

وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي آفاق محدودة. كذلك فإن تكوين رأس المال يتأثر بتقلبات أسعار وإيرادات النفط والغاز. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي والأنشطة المتصلة بهما على استيعاب فائض اليد العاملة مقيدة بكون تلك الصناعات قائمة على كثافة رأس المال.

ويهدف سيناريو التنويع الهيكلي إلى تقييم مختلف خيارات السياسة العامة للتنمية من خلال إعادة هيكلة اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، أخذاً في الاعتبار ضغوط السكان واليد العاملة وقدرات السوق.

ألف - الافتراضات الأساسية للسيناريو

تشمل الافتراضات الأساسية لهذا السيناريو استمرار تقلبات أسعار النفط في مستوى السعيرين المنخفض والمستقر، مع التركيز على السعر المستقر؛ والحفاظ على معدل نمو معقول لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كهدف أساسي للتنمية، على أن تكون زيادة الإنتاجية وإعادة الهيكلة الاقتصادية وسيلة لتحقيق ذلك الهدف.

وعند وضع سيناريو "التنويع الهيكلي"، يجب الإجابة على سؤالين أساسيين هما: ما هو أنسب معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟ وما هي أنسب أوزان تعطى لأكثر القطاعات فعالية في تسريع النمو وتكامله.

١- تحديد أنسب معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

عندما نحقق معدل نمو مناسب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر المعبر عن المعدل اللازم للتنمية البشرية أو مستوى الرفاه المقبول، فنحن نشير إلى التفاعل الضروري بين مستويات السكان والنمو الاقتصادي.

وقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي تقلبات كبيرة خلال الـ ١٥ عاماً الماضية، وذلك بسبب التقلبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وأثار سياسات الهجرة ونظمها. وطالما لم تحدد أهداف أخرى للتنمية البشرية والاقتصادية، فمن الصعب تحديد المستوى الأمثل. غير أنه لأغراض المقارنة بين السيناريوهات ولبحث الاختلاف بين الخيارات وآثارها، يمكن قبول معدل يرتكز على حجج معقولة.

باء - الخيارات القطاعية

إن الخيار القطاعي محدد بتوافر الموارد الطبيعية وكذلك الموارد البشرية في الأجلين القصير والمتوسط. أما الإنتاج فهو مقيد بقدرة السوق.

وتجلب وفرة النفط والغاز أنشطة الاستثمار في ظل ظروف خاصة معينة أولها إمكانية زيادة قدرتها التنافسية في السوق العالمي.

وأهم عامل في إعادة هيكلة اقتصادات مجلس التعاون الخليجي هو حجم اليد العاملة وهيكلها. وسيؤثر التوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية على اختيار الأنشطة. وإذا افترض أن الجوانب المالية لا تقيد توسع الاستثمار، فإن الاختيار سيتم على أساس كثافة اليد العاملة و/أو رأس المال.

والهياكل الحالية المشوهة للسكان واليد العاملة، المكونة في معظمها من الأجانب، ستقيد توسع الأنشطة والمشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة.

ويمكن تحديد أثر هياكل التعليم واليد العاملة في الأجل المتوسط من خلال التدريب وإعادة هيكلة التعليم والتأهيل.

غير أن وفرة النفط والغاز لها، مع ذلك، أثر كبير على وضع برامج لإعادة الهيكلة تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولدول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بغيرها، ميزة بسبب موقعها الجغرافي، مما يمكن أن يساعد في تطوير أنشطة مثل خدمات الملاحة وصناعة السفن وتصليحها. كما أن القطاعات الخدمية، مثل المعلومات والأعمال المصرفية في الخارج، يمكن أن تكون أيضا جاذبة للاستثمار.

ونظرا إلى قلة السكان والبطالة المتوقعة أو المحتملة، فإن الأنشطة المتصلة بالخدمات، وأنشطة النقل والأعمال المصرفية في الخارج والبناء ربما تكون الأنسب لاستيعاب اليد العاملة المحلية من خلال إعادة التدريب والإصلاح المؤسسي. وتشير التقارير المتعلقة بمناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي إلى وجود اتجاه متزايد نحو هذه القنوات بغرض الاستثمار^(١٠) إلا أن إمكانية الاستمرار والتوسع هي رهن بقدرات هذه الدول التنافسية لا في الأسواق العالمية فحسب بل وأيضا في الأسواق المحلية.

ويقترح حلان لمشاكل السوق: الحل الأول هو توسيع الأسواق من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي، والحل الثاني هو التركيز على التكامل الصناعي في الاقتصاد الواحد أو في المنطقة.

٢- الأوزان القطاعية

من الصعب تحديد أوزان قطاعية مناسبة لأن هذه الأوزان ترتبط بمساهمة القطاعات من حيث الإنتاج واليد العاملة والصادرات، في مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، هناك نهجان لتحديد الوزن القطاعي. ويقوم النهج الأول على وزن الإنتاج القطاعي في سيناريو السعر المنخفض. غير أن هذا يرتبط بالإبقاء على الهيكل الحالي للاقتصاد ومراعاة أن أي زيادة في وزن القطاعات غير النفطية ستكون أساسا نتيجة لزيادة في الإنتاج الحكومي وفي أنشطة مشابهة، أو لانخفاض في قيمة إنتاج النفط والغاز.

أما النهج الثاني، فيقوم على وزن تلك الأنشطة في هيكل العمالة، ويهدف ضمنا إلى زيادة حصة القطاعات غير النفطية في الإنتاج لتكون متنسقة مع وزنها في استيعاب اليد العاملة. وهذا يمكن تحقيقه برفع الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج وزيادة تكوين رأس المال الثابت.

(١٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ١٩٩٨، (الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٨)، ص ٧.

الجدول ١٧ - الأوزان الموصى بها لمشاركة الأنشطة غير النفطية في توليد الناتج المحلي الإجمالي^(*)، ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ (نسبة مئوية)

الأنشطة غير النفطية/ مجموع الناتج المحلي الإجمالي	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
٢٠١٠	٠,٧٦	٠,٧٨	٠,٧٤	٠,٦٥	٠,٧١	٠,٨
٢٠٢٠	٠,٨٢	٠,٨٤	٠,٨٤	٠,٧٠	٠,٨٢	٠,٨٨

(*) تشمل الصناعات البتروكيمياوية.

جيم - معدلات نمو مجموع الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

يحسب نمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام العلاقة المباشرة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني والمشتقة من النمو الأساسي لكل من السكان والناتج المحلي الإجمالي.

$$[X_t = X_0(1+\alpha)^n]$$

الجدول ١٨ - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠: الحفاظ على هدف مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
٢٠١٠	٧,٧٧	٧,١٦	٥,٢٢	٦,٩٣	٦,٨١	٦,٨٥
٢٠٢٠	٧,٢٣	٦,٦١	٥,١٠	٦,٦١	٦,٢١	٦,٦١

وستتأثر تقديرات متوسط معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدلات نمو النفط وبعض الأوزان المحسوبة، كما هو مبين في الجدول ١٩.

وكما كان متوقعا، فإن مستويات الأسعار الاعتيادية في هذا السيناريو هي الأسعار المنخفضة والمستقرة.

ونظرا لطبيعة التصور الطموحة، أي مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات غير النفطية، فإن الأسعار يجب أن تكون مرتفعة نسبيا (انظر الجدول ١٩).

وإذا أريد لمعدلات النمو المرتفعة هذه أن تتحقق، فيجب اجتذاب الاستثمار بمعدلات عالية. ومثل هذا الاستثمار مرتبط بمعامل رأس المال/المنتج، اللذين يختلفان باختلاف القطاع والتكنولوجيا.

**الجدول ١٩ - معدلات النمو السنوية المتوقعة للقطاعات غير النفطية
في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠
(نسبة مئوية)**

البلد	الصيغة الأولى		الصيغة الثانية	
	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
الإمارات العربية المتحدة	٩,٠	٩,٠	٨,٦	٨,٨
البحرين	٩,٨	٩,٧	٨,٣	٨,٤
عمان	٧,٠	٧,٠	٥,٣	٧,١
قطر	٧,٠	٧,٤	٧,٣	٧,٠
الكويت	٩,٢	٩,٢	٧,٤	٧,٣
المملكة العربية السعودية	٨,٢	٨,١	٧,٠	٧,١

ومن المتوقع أن يكون للتجارة الخارجية رصيد إيجابي. غير أن الفائض لن يمثل، في أغلب الحالات، نسبة مئوية عالية من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول ٢٠). وتأخذ القيم المتوقعة في الاعتبار أثر "الواردات المستقلة بذاتها".

وسيكون هناك تأثير لعاملين مرتبطين بالواردات هما الزيادة في الواردات والزيادة الطبيعية المتصلة بالنمو السكاني.

ويمكن تفسير جزء من التحسن الحاصل في الميزان التجاري بالزيادة في الصادرات غير النفطية، وإن ظلت هذه الصادرات معتدلة.

ويمكن زيادة الصادرات غير النفطية إذا اتبعت ترتيبات ونظم خاصة وإذا تحسنت الكفاءة والقدرة التنافسية لصادرات مجلس التعاون الخليجي غير النفطية.

**الجدول ٢٠ - نسبة الميزان التجاري المتوقعة إلى الناتج المحلي الإجمالي
في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٠ و ٢٠٢٠
(نسبة مئوية)**

البلد	الصيغة الأولى		الصيغة الثانية	
	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
الإمارات العربية المتحدة	١,٧٠	٨,٢٠	١,٤٠	١١,٥٠
البحرين	٠,٠٢	٧,٠٠	٠,٠١	٨,٩٠
عمان	(٢,٠١)	(٩,٠٠)	(١٠,٨٠)	(٥,٤٠)
قطر	١١,٢٠	٦,١٠	١٧,٦٠	١١,٤٠
الكويت	٣,٤٠	٣,٧٠	١٠,٠٠	٧,٨٠
المملكة العربية السعودية	(١٢,٤٠)	(٨,٣٠)	(١١,٥٠)	(٥,٠٠)

ملاحظة: القيم الواردة بين قوسين هي قيم سلبية.

وبينما يتوقع ان يستمر العجز في عمان والمملكة العربية السعودية تحت ضغط النمو السكاني وعدم مرونة السلوك الاستيرادي، تبقى نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل نسبياً.

المرفق الأول

بناء النموذج

تعريف

t- سنوات

y- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

Y_0 - الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الجارية

Y_n - الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية

C- إجمالي استهلاك الأسر المعيشية

G- النفقات الحكومية الجارية

Ig- النفقات الحكومية الرأسمالية

I- الاستثمار الخاص الكلي

V- الزيادة/النقصان في المخزون

(أسعار فوب) E - مجموع الصادرات

E_0 - مجموع صادرات النفط والغاز

E_n - مجموع الصادرات غير النفطية

M- مجموع الواردات

R- مجموع إيرادات الميزانية

OR- إيرادات النفط الخام والغاز

TX- الإيرادات غير النفطية

Dot- الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط

علاقات توازنية

(١)،
$$Y_t = C_t + G_t + I_t + I_{gt} + V_t + E_t - M_t$$

(٢)،
$$Y_t = Y_{ot} + Y_{nt}$$

(٣)،
$$Y_{nt} = Y_{1t} + Y_{2t} + Y_{3t} + \dots Y_{it} + \dots Y_{st}$$

$$Y_{nt} = Y_{1t} + \sum_{i=2}^s Y_{it} \quad (٣)$$

$$Y_{ot} = E_{ot} + D_{ot} \quad (٤)$$

$$E_t = E_{ot} + E_{nt} \quad (٥)$$

$$R_t = (OR)_t + (TX)_t \quad (٦)$$

بارامترات النموذج

c_1 - ميل حدي للاستهلاك

$$e = \frac{E_n}{Y_n} \quad \text{- نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي} \quad (٧)$$

$$m = \frac{1}{EXP/IMP} \quad \text{- معكوس معامل تغطية الصادرات/الواردات}$$

ζ - تمثل نسبة الإيرادات غير النفطية إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بما في ذلك الضرائب والرسوم وتحويل أرباح القطاع العام إلى الميزانية العامة).

$$\zeta = TX/Y_n \quad (٨)$$

λ = نسبة الصادرات النفطية المحولة إلى الميزانية العامة

$$\lambda = \frac{OR}{E_o} \quad (٩)$$

λ يحددها صانعو القرارات مع مراعاة أمور من بينها أهداف السياسة المالية وتكاليف صيانة وتوسيع الإنتاج النفطي.

g = نسبة النفقات الجارية إلى مجموع إيرادات الميزانية

$$g = \frac{G}{R} \quad \text{(متغير مرتبط بالقرار)} \quad (١٠)$$

ig = حصة النفقات الرأسمالية الحكومية من مجموع إيرادات الميزانية

$$\frac{I_g}{R} = ig = (1-g) \quad (١١)$$

العلاقات السلوكية

دالة الاستهلاك

يبين تحليل بيانات الاستهلاك-الدخل أن الاستهلاك يرتبط أساسا بالدخل النفطي وغير النفطي الجاري.

وعلى الرغم من التوسع في الاعتمادات المصرفية من أجل الاستهلاك، فإن متوسط الميل إلى الاستهلاك يظل منخفضا نسبيا. ولكن هذا لا يستبعد إمكانية بحث "فرضية متوسط العمر" لإجراء مزيد من التغييرات على النموذج، نظرا إلى أن سياسة الاعتمادات المصرفية ترتبط جزئيا بزيادة الدخل النفطي. ولذا يفترض أن تكون دالة الاستهلاك تقليدية.

(١٢)،

$$C_t = c_0 + c_1 Y_t$$

إيرادات الميزانية غير النفطية

إذا اعتبرنا الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية، فإن دور الضرائب في حشد إيرادات الميزانية محدود جداً، والإيرادات غير النفطية، عدا بعض الاستثناءات، مرتبطة بالرسوم وليس بالضرائب.

وقد كان لارتفاع أسعار النفط الخام وإيراداته أثر قليل على وضع وتعزيز أسس ونظم للضرائب. وعلاوة على ذلك، فإن العلاوات الاجتماعية، والإعانات الاقتصادية والمنح الحكومية، التي هي متغيرات مرتبطة بقرارات، تؤثر على قيمة علاقة الضريبة المرتبطة بالسلوك.

وقد تهمل تحويلات أرباح القطاع الخاص إلى الخزينة في ظل عملية الخصخصة السريعة.

(١٣)،

$$TX = \zeta Y_n$$

صادرات النفط غير الخام

باستثناء المملكة العربية السعودية والبحرين، فإن الصادرات غير النفطية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي هي قليلة الأهمية وتتكون أساساً من الخدمات.

ومعظم صادرات النفط غير الخام هي منتجات نفطية تشمل النفط المكرر والمواد البتروكيماوية، وتخضع لأسواق النفط وأسعاره، وللشركات الدولية الاحتكارية ولعوامل مشابهة تؤثر على صادرات النفط الخام والغاز.

(١٤)،

$$Ent = e Y_{nt}$$

مجموع الواردات

لم تحدث الواردات الإجمالية حتى عام ٢٠٠٠ ضغطاً على العملات الأجنبية لأن الصادرات النفطية والاحتياطات النقدية كانت قادرة على تغطية الاحتياجات من الواردات.

وخلال فترة انخفاض أسعار النفط وإيراداته، لم تتأثر اتجاهات الاستيراد. ومع ذلك فقد أصبحت البحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة من الدول ذات الدين الخارجي الصافي.

ولاختبار السيناريو المرجعي لخيار السياسة العامة، من الأفضل اتباع العلاقات السلوكية نفسها بين الصادرات والواردات.

(١٥)،

$$M_t = m E_t = m (E_{ot} + E_{nt})$$

مجموع الاستخدامات المحلية للمنتج النفطي (Do)

إن مجموع الاستخدام المحلي للمنتج النفطي يرتبط، من الناحية الفنية، بكل من الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي.

وحجم Do هو دالة لـ Y و V

$$Do_t = \alpha_1 Y_t + \alpha_2 V_t$$

(١٦)،

$$Do_t = \alpha_1 Y_t + \alpha_2 v Y_t = (\alpha_1 + \alpha_2 v) Y_t$$

$$= d Y_t$$

$$d = \alpha_1 + \alpha_2 v$$

علاقات اتخاذ القرار

$$(OR)_t = \lambda E_{ot} \quad (١٧)$$

$$G_t = g R_t = g [(OR)_t + (TX)_t] \quad (١٨)$$

$$I_{gt} = i_g R_t = (1-g) [(OR)_t + (TX)_t] \quad (١٩)$$

$$V_t = v Y_t \quad (٢٠)$$

اشتقاق الشكل المصغر للنموذج

مع وجود المعادلة التوازنية (١)

$$Y_t = C_t + G_t + I_t + I_{gt} + V_t + E_t - M_t$$

ولغرض التبسيط لنفترض أن نكون (١٥) على شكل $M_t = m E_t$

وإذا عوضنا قيم (C, G, Ig, V, M) من (١٥، ١٩، ١٨، ٢٠، ١٥) في (١) نحصل على:

$$Y_t = c_0 + c_1 Y_t + g R_t + (1-g) R_t + v Y_t + E_t - m E_t + I_t$$

$$Y_t - c_1 Y_t - v Y_t = c_0 + R_t + E_t (1-m) + I_t$$

$$Y_t (1-c_1-v) = c_0 + R_t + (1-m) E_t + I_t$$

$$Y_t = \frac{1}{1-c_1-v} \{c_0 + R_t + (1-m) E_t + I_t\} \quad (٢١)$$

ولكن

$$R_t = (OR)_t + (TX)_t$$

$$R_t = \lambda E_{ot} + \zeta Y_{nt}$$

$$Y_{nt} = Y_t - Y_{ot} = Y_t - \{E_{ot} + D_{ot}\}$$

$$R_t = \lambda E_{ot} + \zeta [Y_t - (E_{ot} + D_{ot})] \quad (٢٢)$$

$$R_t = E_{ot} (\lambda - \zeta) + \zeta Y_t - \zeta D_{ot} \quad (٢٢)$$

وإذا عوضنا R_t من (٢٢) في (٢١)

إذن،

$$Y_t (1-c_1-v) = c_0 + (\lambda - \zeta) E_{ot} + \zeta Y_t - \zeta D_{ot} + (1-m) E_t + I_t$$

$$Y_t (1-c_1-v-\zeta+\xi d) = c_0 + (\lambda - \zeta) E_{ot} + (1-m) (E_{ot} + E_{nt}) + I_t$$

$$Y_t (1-c_1-v-\zeta+\xi d) = c_0 + (1+\lambda-m-\zeta) E_{ot} + (1-m) E_{nt} + I_t$$

$$(٢٣) \quad Y_t [1-c_1-v-\zeta(1-d)] = c_0 + (1+\lambda-m-\zeta) E_{0t} + (1-m)e Y_{nt} - \zeta D_{0t} + I_t$$

وإذا عوضنا Y_{nt} بقيمته في (٢١)

$$(٢٤) \quad Y_t [1-c_1-v-\zeta(1-d)-(1-m)e] = c_0 + \{1+\lambda-m-\zeta\} E_{0t} - (1-m)e \{E_{0t} + D_{0t}\} + I_t$$

وإذا عوضنا D_{0t} من (٢٤)

$$Y_t \{1-c_1-v-\zeta(1-d)-(1-m)e\} = c_0 + E_{0t} \{(1-m)(1-e)+\lambda-\zeta\} + I_t - \{e(1-m)d\} Y_t$$

$$(٢٥) \quad Y_t [1-c_1-v-\zeta(1-d)-(1-m)e+d(1-m)e] = c_0 + E_{0t} \{(1-m)(1-e)+(\lambda-\zeta)\} + I_t$$

$$(٢٥) \quad Y_t [1-c_1-v-\zeta(1-d)-(1-m)e(1-d)] = c_0 + \omega E_{0t} + I_t, \text{ إذن،}$$

$$\omega = (1-m)(1-e) + (\lambda-\zeta), \text{ حيث،}$$

يمكن تلخيص العلاقة (٢٥) كالآتي:

$$Y_t [1-c_1-v-(1-d)\{\zeta-e(1-m)\}] = c_0 + \omega E_{0t} + I_t$$

$$\sigma = [1-c_1-v-(1-d)\{\zeta-e(1-m)\}] = \sigma \text{ لتكن}$$

$$\sigma Y_t = c_0 + \omega E_{0t} + I_t, \text{ إذن،}$$

$$Y_t = 1/\sigma [c_0 + \omega E_{0t} + I_t], \text{ وبالتالي،}$$

(٢٦)



المرفق الثاني

قيم الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ ضمن سيناريوهات بديلة للأسعار

تصدير الحصة المنتجة بنسبة ١٠٠ في المائة

البلد	سيناريو السعر المنخفض	سيناريو السعر المستقر	سيناريو السعر المتوسط	سيناريو السعر المرتفع
سنة ٢٠١٠				
الإمارات العربية المتحدة	١٢٨ ٧١٨,٤٠	١٦٣ ٠٧٩,٠٠	٢٢٩ ٨٩٤,٧٠	٣٠١ ٩٠١,٠٠
البحرين	١,٧٥١,١١	٢ ٠٧٠,٠٠	٢ ٠٧٠,٠٠	٣٥٦,٩٠
عمان	١٠ ١٠٤,٥٠	١٤ ٣٤٦,٠٠	١٨ ٩٩٣,٥٠	٢٧ ٢٠٨,١٠
قطر	٢٦ ٧٤٤,٢٨	٣٣ ٦٠٩,٣٤	٥٠ ١١٩ ٩٠	٦١ ٣٤٥,٥٩
الكويت	٨ ٩١٧,٨٠	١١ ٥٠١,٢٠	١٦ ٦٦٩,٠٠	٩٣٧,٩٠,٢١
المملكة العربية السعودية	٧٦٤ ٤٥٠,٠٤	٩٥٣ ٢٨٧,٦٤	١ ٣٣١ ٠٥٩,١٩	١ ٧١٦ ٢٢٨,٥١
سنة ٢٠٢٠				
الإمارات العربية المتحدة	١٤٢ ٣٨٨,٦٠	١٨٢ ٩٩٣,٠٠	٢٦٤ ٢٨٧,٠٠	٣٤٨ ٧٥٠,٩٠
البحرين	٣٢٥,٥٠	٢ ٧٠٢,٢٠	٣ ٤٥٦,٠٠	٤ ٢٥٨,٠٠
عمان	١٢ ٨٠٩,٧٠	١٥ ٥١١,١٠	٢٢ ٥٢٠,٢٠	٢٩ ٨٠٢,٥٠
قطر	٣٢ ٤١٧,٠٠	٤٠ ٥٣٠,٥٠	٥٦ ٧٧٢,٦٠	٧٥ ٤٨٧,٥٤
الكويت	١٠ ٦٤٨,٩٠	١٣ ٥٢٧,٤٠	١٩ ٨٤٣,٣٠	٢٥ ٠٣٦,٢٠
المملكة العربية السعودية	٩٧٠ ٨٦٩,٧٢	١ ١٩٤ ٠٢١,٩٠	١ ٤٦٠ ٧٩٤,٠٠	٢ ١٠٤ ٩٨٧,٠٠
الصادرات أدنى من حصص الإنتاج				
البلد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
سنة ٢٠١٠				
الإمارات العربية المتحدة	٨٥ ٠٧١	٩٢ ٣٣٦	١٠٦ ٤٦٧	١٢١ ٦٩٧
البحرين	٢ ٩٣٠	٣ ٦٥٨	٤ ٩٦١	٦ ٥٩٤
عمان	٤ ٣١٦	٢٤ ٠٥٦	٣١ ٧٤٦	٤١ ٧٣٧
قطر	١١ ٦٩٨	١٠ ٥٦١	١٦ ٦٤٨	٢٠ ٠١٥
الكويت	٢٣ ١٣٠	٣٠ ٦٤٠	٤٥ ٦٥٩	٦٠ ٩٧٥
المملكة العربية السعودية	٣٣٧ ٢٦٠	٣٧٨ ٠٥٣	٤٥٩ ٦٥٩	٥٤٢ ٨٦٤
سنة ٢٠٢٠				
الإمارات العربية المتحدة	١٣٢ ١٦٩	١٣٩ ٩٥٦	١٥ ٥٥٤	١٧١ ٧٤٥
البحرين	٣ ٥٠٧	٤ ٣١٢	٥ ٩١٧	٧ ٥٨٧
عمان	٢٠ ٥٣٢	٢٤ ٧١٠	٣٥ ٥٤٤	٤٦ ٨٠٣
قطر	١٤ ٩٧٨	١٦ ٨٢٥	٢٢ ٢٩٨	٢٦ ٤٥٣
الكويت	٢٤ ٦٦٩	٣٢ ٥٠٣	٤٩ ٧٤٣	٨٠ ١٠٣
المملكة العربية السعودية	٧٢ ١٣١,٦	٥١٥ ٧٨٤,٦	٦٠٣ ١٨٢,٦	٦٩٣ ٩٨٨,٥

المرفق الثالث

الميزان التجاري

الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
سنة ٢٠١٠					
سيناريو السعر المنخفض	(١١٠.٠١٦)	(٢٣٣,٧)	(٢١٦٤)	٦٣٧٦,٣	(٧٧٤٢,١)
سيناريو السعر المستقر	(٨٨ ٣٨٩)	(٤٧٤)	(٧٢٢,٥)	١١ ٤٠٠	(٥ ٠٨٧,٣)
سيناريو السعر المتوسط	(٤٦ ٣٣٥)	(٩١,٥)	٨٥٧,٣	٢ ١٥٩,٤	١٠٢ ٦٦٧,٤
سيناريو السعر المرتفع	(١٠١٤)	٤ ٢٩٨,٧	٢ ٩١١,١	٣١ ٧٠٠	٢٨٧ ٢٥٦,٨
سنة ٢٠٢٠					
سيناريو السعر المنخفض	(١٧٠ ٣٥٣)	(٩٧٨,٦)	(٢ ١٤٦,١)	٥ ٦٠٩,٨	(١٤٣ ١٩٧,٧)
سيناريو السعر المستقر	(١٤٤ ٨٠٤)	(٧٥٢,٥)	(١ ٢٢٧,٩)	١١ ٥٤٧	(٦٢٧ ٣٤٣,٣)
سيناريو السعر المتوسط	(٩٣ ٦٣٠)	(٣٠٠)	١ ١٥٤,٤	٢٣ ٤٣٤	١٠٥ ٦٨٣,٢
سيناريو السعر المرتفع	(٤٠ ٤٦٧)	١٧٠,٢	٣ ٦٢٩,٦	٣٥ ١٩١	٢٨٠ ٧٣٨,٧

ملاحظة: القيم الواردة بين قوسين هي قيم سلبية.

المرفق الرابع

الوضع المتوقع للمالية العامة

السنوات		الأول		الثاني		الثالث		الرابع	
٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٠
البحرين									
١ ٢٨٥	٩٥٥	١ ٢٨٥	٩٥٥	١ ٢٨٥	٩٥٥	١ ٢٨٥	٩٥٥	١ ٢٨٥	٩٥٥
١ ٥٣٦	١ ٢٩٣	١ ١٥١	٩٧٤	٧١٩	٦٦٢	٥٩٦	٥٠٥	١ ٥٣٦	١ ٢٩٣
١ ٣٥٨	١ ١٥٨	٩٩٨	٨٦٠	٦٥٢,٥	٥٦٨	٤٨٠	٤٢١,٦	١ ٣٥٨	١ ١٥٨
١٧٨	١٣٥	١٥٣	١١٤	٩٣,٥	٩٤	١١٧	٨٣,٤	١٧٨	١٣٥
٢٥١	٣٣٨	(١٣٤)	١٩	(٥٦٦)	(٢٩٣)	(٦٨٨)	(٤٥٠)	٢٥١	٣٣٨
٧,٥	٠,٠٥	٣,٩	٠,٠١١	٢١	١٤,٢	٢٩,٦	٢٥	٧,٥	٠,٠٥
الكويت									
٨ ٤٣٠	٦ ٣٩٥	٨ ٤٣٠	٦ ٣٩٥	٨ ٤٣٠	٦ ٣٩٥	٨ ٤٣٠	٦ ٣٩٥	٨ ٤٣٠	٦ ٣٩٥
١٠ ٦٤٣	٩ ٠٨٨	٧ ٨٤١	٦ ٧٥٢	٥ ٠٥٦	٤ ٤٦٣	٣ ٧٨٠	٣ ٣١٨	١٠ ٦٤٣	٩ ٠٨٨
١٠ ٥١٠	٨ ٩٦٨	٧ ٧٢٩	٦ ٦٥٩	٤ ٩٧٦	٤ ٣٩٧	٣ ٧١٥	٣ ٢٦٥	١٠ ٥١٠	٨ ٩٦٨
١٣٣	١٢٠	١١٢	٩٣	٨٠	٦٦,٥	٦٥	٥٣	١٣٣	١٢٠
٢ ٢١٣	٢ ٦٩٣	(٥٨٩)	٣٥,٧	(٣ ٣٧٤)	(١ ٩٣٢)	(٤ ٦٥٠)	(٣ ٠٧٧)	٢ ٢١٣	٢ ٦٩٣
٨,٨	١٢,٣	٥,٢	٢,٤	٢,٥	٢٩,٢	(٤٣,٧)	٣٤,٥	٨,٨	١٢,٣
عمان									
٣ ١٦٠	٢ ٧٢٢	٣ ١٦٠	٢ ٧٢٢	٣ ١٦٠	٢ ٧٢٢	٣ ١٦٠	٢ ٧٢٢	٣ ١٦٠	٢ ٧٢٢
٧ ٨٣٠	٦ ٦٣٠	٤ ٩٩٠	٤ ٩٧٨	٣ ٩١٨	٣ ٧٠٥	٣ ١٧٩	٢ ٥٤٣	٧ ٨٣٠	٦ ٦٣٠
٦ ٥٩٣	٥ ٦٢٥	٤ ٨٤٩	٤ ١٨٠	٣ ١٦٩	٣ ٠٦٥	٢ ٥٢٢	٢ ٠٤٨	٦ ٥٩٣	٥ ٦٢٥
١ ٢٣٧	١ ٥٠٠	١٤١	٧٩٨	٧٥٠	٦٤٠	٦٥٧	٤٩٥	١ ٢٣٧	١ ٥٠٠
٤ ٦٧٠	٣ ٩٠٨	١ ٨٣٠	٢ ٢٥٦	٧٥٨	٩٨٣	١٩	(١٧٩)	٤ ٦٧٠	٣ ٩٠٨
١٩	١٩,٣	٩,٥	١٤,٣	٤,٥	١٢,٦	٠,٠٠١	١,٩	١٩	١٩,٣

ملاحظة: القيم الواردة بين قوسين تشير إلى عجز.

ببليوغرافيا

المراجع بالعربية

- (١) الجلبي، فاضل (٢٠٠٠)، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي: الأسباب والآثار على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا"، ضمن أعمال الندوة المشتركة عن دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية، الإسكوا-بيروت.
- (٢) جهاز تخطيط الطاقة - مصر (سنوات مختلفة)، النشرة الدورية (الطاقة حول العالم)، أعداد مختلفة، مركز معلومات الطاقة - القاهرة.
- (٣) الحافظ، مهدي (محرر) ٢٠٠٠، "دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية"، ندوة مشتركة نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الإسكوا - بيروت.
- (٤) الحمد، عبد اللطيف (١٩٩٥)، في قضايا التنمية العربية ١٩٨٥-١٩٩٥، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- الكويت ١٩٩٥.
- (٥) صدقي، سعد حافظ محمود ١٩٩٨: البطالة المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي مركز دراسات وبحوث الدول النامية ضمن أعمال ندوة التشغيل والبطالة وسبل مواجهتها في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- (٦) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع الجامعة العربية وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، سنوات متفرقة، الصندوق العربي، الكويت.
- (٧) عبد الله، حسن (٢٠٠٠)، "النفط العربي في ظل منظمة التجارة العالمية"، ضمن أعمال الندوة المشتركة عن دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية، الإسكوا - بيروت.
- (٨) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (سنوات متفرقة)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - الكويت.
- (٩) مجلس الطاقة العالمي (١٩٩٢)، "الطاقة لعالم الغد"، (الطبعة العربية)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والشعبة المصرية لمجلس الطاقة العالمي، الكويت ١٩٩٥.
- (١٠) معهد الموارد المائية بالتعاون مع البنك الدولي الإنمائي للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (سنوات متفرقة)، "موارد العالم" - تقرير سنوي.
- (١١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، سنوات متفرقة، النشرة الشهرية، الكويت .
- (١٢) النجار، سعيد (محرر)، ١٩٩٢، "آفاق التنمية العربية في التسعينيات كتاب ندوة نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي"، البحرين ١-٣ شباط/فبراير ١٩٩٢، الناشر، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- (١٣) وزارة التخطيط/قطاع الإحصاء والمعلومات: (سنوات متفرقة)، دولة الكويت، المجموعة الإحصائية السنوية.
- (١٤) يماني، أحمد زكي (٢٠٠٠)، الخطاب الرئيسي في الندوة المشتركة عن "دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية"، الإسكوا - بيروت.

المراجع بالإنكليزية

<http://www.bahrain.gov.bh/English/stats/Bfigures/99/Oil.asp>.

<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ba.html>.

International Monetary Fund. *International financial statistics*, IMF, Washington, D.C., various years.

_____. *Balance of payments statistics year book (country tables)*. IMF, Washington, D.C., various years.

International Energy Agency, *World energy outlook, 2001 Insights: assessing today's supplies to fuel tomorrow's growth*. (Paris, IEA, 2001).

_____. Monthly oil survey, April 2001, available at <http://www.iea.org>.

_____. "OECD total 1998", available at <http://www.iea.org/stats/files/tables.htm>.

_____. *Monthly Gas Survey*, available at <http://www.iea.org>.

Law, Averill M. and W. David Kelton. *Simulation modelling and analysis*. New York, McGraw-Hill, 1991.

http://www.mac.doc.gov/tec/data/commerce_html/countries/Countries5/.../key Economic.htm.

<http://www.mofa.gov.qa/land/statistics/national/national-e.htm>.

Neter, John Etal. *Applied linear statistical methods*. Homewood and Boston, Irwin, 1990.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). *Methods for development planning – scenarios, models and micro-studies*. UNESCO, Paris, 1981.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *World investment report*. Various years.

United Nations Development Programme (UNDP). *Human development report*. Various years.

World Bank. *World development report*. Washington, D.C., World Bank, various years.

_____. *World development indicators*. Washington, D.C., World Bank, various years.

World Energy Council Commission. *Energy for tomorrow's world*. New York, St. Martin's Press, 1993.

